النَّزاهةُ

وَأثرُهَا عَلَى الأدَاءِ الوَظِيفِيِّ وَالمؤَسّسِيِّ

سَمَاحَة الشَيخ العَلامَة
أحمد بن حمد الخليلي
المفْتِي العام لسَلْطَنَةِ عُمَانَ

من البرنامج التوعوي (نزاهة)

إنتاج
جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة

حُقوق الطَّبع محفُوظَة

الطبعة الأولى
١٤٤٣هـ ـ ٢٠٢٢م

رقم إيداع محلي: 2021/4478
رقم إيداع دولي: 978-99969-77-21-3

تنبيه:

يجب تحميل تطبيق **Adobe Acrobat Reader**

للاستفادة من الميزة التفاعلية

المحتويات

شكر وتقدير ١٠

المقدمة ١١

الفصل الأول: ممارسات النزاهة ١٣

الحرص على النزاهة ١٤

ترسيخ العقيدة للنزاهة ١٤

أثر العقيدة في تحقيق النزاهة ١٥

منطلق النزاهة ١٥

النزاهة المطلوبة في الإسلام ١٦

أثر النزاهة ١٦

النزاهة واجب شرعي ١٧

سيرة السلف في النزاهة ١٨

تحلي المسؤول بالنزاهة ١٩

واجب أصحاب المسؤوليات ٢٠

مسؤولية الإنسان تجاه المال العام ٢١

خطورة التساهل في المال العام ٢١
حرمة المال العام ٢١
تشديد الشريعة في حرمة المال العام ٢٢
مشقة التخلص من الحقوق العامة ٢٣
المسؤولية تجاه المال ٢٤
المال مال الله ٢٤
تعظيم القرآن لشأن الأمانة ٢٥
وجوب أداء الأمانة لأصحابها ٢٥
الأمـانـة ٢٦
أهمية الحفاظ على الأمانة ٢٦
سيرة السلف في التعفف عن المال العام ٢٦
خطورة خيانة الأمانة ٢٨
الواجب تجاه الأمانة ٣٠
الكسب الحلال ٣١
ثمرة الكسب الحلال ٣١
ضرورة النزاهة فيما يتعلق بالمال ٣١
حض الشريعة على توقي الشبهات ٣٢
أثر الكسب الحرام ٣٣

خطورة التعدي على الأموال العامة ٣٣
التربية على تجنب الحرام ٣٥
التوبة برد الحقوق المالية ٣٦
إبـراء الذمـة ٣٧
أنواع التبعات ٣٧
طريقة رد التبعات ٣٧
رد الحقوق العامة ٣٨
الرقابـة الذاتيـة ٤٠
حض الشريعة على مراقبة النفس ٤٠
سيرة السلف في مراقبة النفس ٤١
نبـذ الإشاعـات ٤٢
التروّي في نقل الخبر ٤٢
تحذير الشريعة من الاندفاع في القول ٤٢
مواطن الاندفاع في القول ٤٣

الفصل الثاني: معاملات محرمة ٤٥

الرشـــوة ٤٦
خطورة الرشوة ٤٦
عاقبة الرشوة ٤٦

الهدية للموظف رشوة ٤٧
التزويـــر ٤٩
خطورة التزوير ٤٩
قبول التزوير مشاركة في الإثم ٥٠
عاقبة التزوير ٥٠
من صور التزوير المحرمة ٥١
الشفاعة السيئة ٥٢
عاقبة الشفاعة الحسنة والشفاعة السيئة ٥٢
الشفاعة للمراجع المطالب بالحق ٥٣
الشفاعة المذمومة ٥٣
استخدام أدوات العمـل ٥٥
مسؤولية الموظف تجاه أدوات العمل ٥٥
حكم أخذ أدوات العمل للاستعمال الشخصي ٥٥
سيرة السلف الصالح في حفظ الأمانة ٥٦
من صور حفظ الأمانة ٥٦
تضـارب المصالـح ٥٨
مراعاة الأولويات في المصالح ٥٨
المصلحة العامة والمصلحة الخاصة ٥٨

التحذر من استغلال الوظيفة لتحقيق المصالح الشخصية ٥٩

الفصل الثالث: القيم الوظيفية ٦١

الأخـلاق ٦٢

مكانة الأخلاق في الإسلام ٦٢

المسؤول قدوة في الخلق ٦٣

الإتقان في العمل ٦٥

الخبرة عامل نجاح العمل ٦٥

معايير اختيار النبي ﷺ الأشخاص للأعمال ٦٥

التعاون بين الموظف وطالب الخدمة ٦٦

كفاءة استخدام الوقت ٦٨

أمانة الوقت ٦٨

قيمة الوقت في الإسلام ٦٨

واجب الموظف تجاه الوقت ٦٩

صفات مذمومة يجب على الموظف تجنبها ٦٩

المحاسبة طريق لضبط الوقت ٧٠

كفاءة استخدام الموارد المالية ٧١

أهمية الموارد المالية ٧١

واجب المسؤول تجاه الموارد المالية ٧١

خلاصة المقام ٧٣
التخطيط السليم والتنفيذ الأمين ٧٤
عناية الشريعة بالتخطيط السليم ٧٤
امتثال أوامر الشريعة بحسن التخطيط ٧٥
أهمية التنفيذ الأمين ٧٥
عاقبة التنفيذ الأمين ٧٦
العـــدل ٧٧
معنى العدل وحكمه ٧٧
تطبيق العدالة في عهد النبي ﷺ ٧٨
الواجبات الوظيفية ٨٠
وجوب القيام بالحقوق الوظيفية ٨٠
العدالة واجب وظيفي ٨٠
المحاسبة في الآخرة تعظم بعظم المسؤولية ٨١
الخـاتـمـة ٨٣

شكر وتقدير

يتقدم

جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة

بجزيل الشكر ووافر التقدير

لسماحة الشيخ العلَّامة أحمد بن حمد الخليلي

المفتي العام للسلطنة

على حلوله ضيفاً في **برنامج (نزاهة)**

للموسم الثالث

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الحكم العدل الذي قال في محكم التنزيل: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبًا﴾ [النساء/ ١]، والصلاة والسلام على من بعثه الله رحمة للعالمين، وسراجًا للمتقين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد.

تعتبر النزاهة من القيم الأساسية في المجتمع الإنساني، وتأتي أهميتها في منظومة الأعمال من كونها الأداة التي يتحقق من خلالها رفع كفاءة الأداء وحسن استخدام الموارد، علاوةً على دورها الرئيسي في تجسيد مبادئ العدالة والشفافية والمساواة، وبالتالي تنفيذ الاختصاصات وتحقيق الأهداف الموكلة إلى المؤسسات المختلفة.

وفي إطار الحرص الذي يوليه جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة في تجسيد مبدأ الشراكة المؤسسية والمجتمعية في حماية المال العام ورفع كفاءة استخدامه، إلى جانب تعزيز الأداء المؤسسي، فيتبنى الجهاز خطة إعلامية وتوعوية تهدف إلى

تحقيق الوعي الأمثل والسلوك المؤسسي والمجتمعي النزيه، من خلال تقديم المحتوى التوعـــوي عبر القوالب الإعلامية وقنوات الاتصال المختلفة.

ويُعد برنامج «نزاهة» الذي شـــرع الجهاز في إنتاجه بشـــكل ســـنوي منذ العام ٢٠١٧ من أبرز الأنشطة التوعوية في المجالات ذات الصلـــة بالمال العام والوظيفة العامة من المنظور الشـــرعي والقيمي والإنساني، علاوةً على الجوانب القانونية،

وقد قام الجهاز بدعوة ســـماحة الشـــيخ العلّامة أحمد بن حمد الخليلي ـ المفتـــي العام للســـلطنة ـ ليحل ضيفاً علـــى البرنامج في نسخته الثالثة للعام ٢٠١٩م، ويأتي هذا الإصدار المطبوع بالتعاون مع دار الكلمة الطيبة ليقـــدم المحتوى التوعوي الذي بُـــثَّ في القنوات التلفزيونية والإذاعية المحلية، علاوةً على وسائل التواصل الاجتماعي.

ويحتوي الكتيب على عشـــرين موضوعاً قُسِّمت على ثلاثة فصول؛ يتناول الفصل الأول ممارســـات النزاهة، وذلك عبر عدة موضوعات، ومنها حرمة المال العام والكســـب الحلال والرقابة الذاتية، أما الفصل الثاني فيستعرض عددًا من الموضوعات تحت عنوان المعاملات المحرمة، ومنها الرشـــوة والتزوير والشـــفاعة الســـيئة، ويســـتعرض الفصل الأخير القيم الوظيفية مثل العدل وكفاءة استخدام الوقت والاتقان في العمل.

جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة

الفصل الأول

ممارسات النزاهة

الحرص على النزاهـة

ترسيخ العقيدة للنزاهة

جاء الإســلام الحنيف بالنزاهة فــي الظاهــر والباطن، في الشعور وفي الســلوك، في جميع الأحوال، فالإنسان مطالب بأن ينزه نفسه تنزيها، وهذه النزاهة ليست مجرد شعار يردده الإنسان بلسانه وإنما هي واقع ملموس في سلوك الإنسان، ولابد من أن يكون هذا الواقع راســخاً في عقيدته وتصوره؛ لأن العقيدة هي مصدر العمل وسبب الانطلاق في ميادين الحياة، فبقدر ما تكون هذه العقيدة صحيحة راسخة متمكنة في نفس الإنسان ـ وهي مع ذلك نزيهة من كل الملوثات التي تدنســها ـ فإن انطلاقه يصبح انطلاقــاً نزيهاً، انطلاقــاً مضبوطاً بضوابط الشــرع لا يخرج عن حدود الشرع في أخذه ولا في عطائه، في قبوله ولا في رفضه في أي حال من أحواله؛ لأنه يراقب الله ﷻ الذي يعلم السر والعلانية من أمره، فهو يراقــب الله ﷻ فيما يعطي، ويراقب الله تعالى فيما يأخذ، ويراقب الله ﷻ فيما يقبل، ويراقب الله تعالى فيما يرفض، لأن مرضاة الله ﷻ هي أهم شيء عنده.

أثر العقيدة في تحقيق النزاهة

وهذه هي نتيجة الإيمان بالله واليوم الآخر؛ لأن الإيمان بالله تعالى إيمان بالمبدأ، والإيمان باليوم الآخر إيمان بالمصير، فإذا آمن الإنسان بالمبدأ والمصير كانت حركاته كلها منضبطة بحسب ما يقتضيه هذا الإيمان، لأن إيمانه بالله يدعوه إلى أن يكيف جميع تصرفاته وجميع أعماله وفق أمره ﷻ وإيمانه بالمنقلب يجعله أيضا يكيف جميع تصرفاته وجميع أعماله لتكون بحسب ما يضمن له المستقبل السعيد في منقلبه.

ومن هنا كانت ضرورة ترسيخ هذا الإيمان؛ لأجل ذلك يجب على الإنسان أيضا أن يحرص على أن يجسد هذا الإيمان، بحيث تكون نزاهته نزاهة في تعامله مع غيره وفي تعامله مع نفسه، وبالنسبة إلى التعامل مع الآخرين سواء كان تعاملاً مع الأسرة، أو كان تعاملاً مع المجتمع، أو كان تعاملا مع الأبعدين، فإن هذا التعامل يقتضي النزاهة على كل حال وهذا ما يقتضيه قول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا وَإِذَا حَكَمۡتُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحۡكُمُواْ بِٱلۡعَدۡلِ﴾ [النساء/٥٨].

منطلق النزاهة

هذه النزاهة تقوم على خشية الله تعالى ومراقبة الله تعالى قبل كل شيء، بحيث يؤثر رضى الله تعالى على ما يتصوره من مصلحة نفسه، فإنه ليس من مصلحته أن يُسخط الله ﷻ، والله

تعالى رقيب على كل أحد، يعلم كل ما تنطوي عليه السرائر ويعلم كل ما تخفيه الضمائر، فما من خافية تخفى على الله ﷻ وإنما تخفى على غيره سبحانه، والله تعالى من ورائهم رقيب يراقب الناس جميعا.

النزاهة المطلوبة في الإسلام

النزاهة مطلب إسلامي، والنزاهة المطلوبة في الإسلام هي النزاهة في الظاهر والنزاهة في الباطن، النزاهة في المشاعر والأحاسيس والنزاهة في العمل وفي السلوك، النزاهة في كل ما يأتيه الإنسان ويذره بحيث يكون في جميع تصرفاته وأعماله مُراقِباً لربه سبحانه، وهو موقن أن ذلك سوف يُعرض عليه يوم القيامة، إذ لا تفوت الكرامَ الكاتبين أيُّ دقيقة ولا أي جليلة مما يأتيه الإنسان ويذره؛ ولذلك يقول الكافرون كما حكى الله ﷻ: ﴿هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّآ أَحْصَىٰهَا﴾ [الكهف/٤٩]، ثم قال: ﴿وَوَجَدُوا۟ مَا عَمِلُوا۟ حَاضِرًا ۗ وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾، فكل ما يأتيه الإنسان في دنياه هذه يُعرض عليه يوم القيامة، ولذلك كان عليه أن يتنزه من كل ما يسخط الله ﷻ.

أثر النزاهة

إن الممارسات العملية النزيهة هي التي تؤدي بالإنسان إلى أن يتقن العمل الذي يقوم به، وإلى أن يكون هذا العمل مثمرا

منتجا يعطي ثماره بمشيئة الله تعالى، فليس هنالك من مؤثر على نجاح الأعمال كنزاهة العامل القائم بذلك العمل.

النزاهة واجب شرعي

النزاهة مطلوبة من كل أحد، الكبير يبدأ بتنزيه نفسه قبل الصغير والقوي قبل الضعيف والعالِم قبل الجاهل، وكل أحد عليه أن يسارع إلى تنزيه نفسه، لكن من كان أرقى درجة فعليه أن يُسارع إلى تنزيه نفسه، وتبييض صفحته، ودفع كل التهم عنه ببيان ما يأتيه وما يذره حتى لا يتعلق بذمته حق من حقوق العباد، ولا يرى العباد أيضاً أن ثَمَّ حقاً من حقوقهم يتعلق بذمتهم.

كل موظف صغيراً كان أو كبيراً، وإن كان لا يحس برقابة أحد من الناس عليه، عليه أن يستشعر رقابة الله وأن يخشى لقاء الله ﷻ وأن يحرص على أن تكون صفحته عند لقاء الله تعالى صفحة بيضاء فإنه مسؤول عن كل ما قدم وما أخر، فالحياة كلها يُسأل عنها العبد يوم القيامة كما ثبت ذلك في الحديث عن النبي ﷺ: «لا تزول قدما ابن آدم يوم القيامة من عند ربه حتى يسأل عن خمس عن عمره فيما أفناه وعن شبابه فيما أبلاه وماله من أين اكتسبه وفيم أنفقه وماذا عمل فيما علم» كل ذلك مما يُسأل عنه العبد يوم القيامة، وإذا كان يُسأل عن عمره فيما أفناه، فإذا كان العمر أفناه في الممارسات الباطلة غير النزيهة فلاريب أن ذلك مما يؤدي إلى سخط الله ﷻ عليه.

سيرة السلف في النزاهة

هذا ما عُـرِف به الخلفاء الراشـدون ﷺ، فقـد كانوا قدوة للناس فـي تبييض صفحتهم، وفي تنزيه أنفسـهم نزاهة حسـية ومعنوية ظاهرة وباطنة في كل ما يتعلق بحق الله تعالى وفي كل ما يتعلق بحقوق العباد، وقد كانوا قدوة لغيرهم وأسوة بين الناس في ذلك، ولا أَدَلَّ على ذلـك من كون الرعايـا كانوا يخاطبون الخليفة يحاسـبونه على القليل والدقيق، فقـد خطب في الناس عمر بـن الخطاب ﷺ ودعا النـاس إلى حسـن الطاعة فأجابه سلمان الفارسي ﷺ: لا طاعة حتى نعرف كيف أنت تلبس حلة بينما الآخرون وزعت عليهـم ثوبا ثوباً، فنادى عمر بن الخطاب فـوراً ابنه عبـدالله، قـال: يا عبـدالله فلم يسـتجب لـه، فقال: يا عبدالله بن عمر فاستجاب له، قال: لبيك يا أمير المؤمنين، قال: أخبر عن ثوبك التـي أعطيتك إياه هل رددتـه إلي فجمعت من ثوبي وثوبك حُلة؟ (أي جمعت ثوبين فكان لي حلة) فقال: نعم، فقال سلمان: الآن قل ليُسمع قولك وأمر ليُطاع أمرك.

هكـذا كان الصحابة ﷺ وهكـذا كان الخلفاء الراشـدون يبـدؤون أولا بتنزيه صفحتهـم وتبييضها من كل ما عسـى أن يدنسـها، فلذلك كانوا نزهاء إلى حد بعيد، بل كانوا يحاسـبون أولادهم على القليل والكثيـر حرصاً منهم على تنزيه صفحتهم، فعمر بـن الخطاب ﷺ يقـول لأولاده ولأهل بيتـه: إن الناس

ينظرون إليكم كما ينظـر الطير إلى اللحم، فـإن وقعتم وقعوا، فلذلك يأمرهـم بالتنزه والحـرص على الزهـد والحرص على الرضى بشـظف العيش، بدلاً مـن أن يتنعموا مـع أن الآخرين ينظرون إليهم نظرة القدوة فإن وقعوا في شيء من هذه المحارم، وتجاوزوا شيئاً من الحدود فإنَّ الناس لاريب سيقعون في ذلك، وسـيتجاوزون الحدود، ولكن كان شـديداً في تربيته لأهل بيته وتربيته لأولاده خاصة.

ولذلك في عام الرمـادة عام المجاعة عندمـا وجد طفلاً له يأكل بطيخة قال: بخٍ بخٍ يا ابن أمير المؤمنين تأكل الفاكهة وأمة محمد هزلى، فهرب الطفل وأسـرع وراءه يريـد أن يأخذ تلك الفاكهة من يده، فقالوا له: إن الطفل جمع النوى وباع هذا النوى الذي جمعه ـ التقطه من الأرض وباعه ـ فاشترى به هذه الفاكهة فدعه وفاكهته، عندما أُخبِـر بذلك تركه وإلا كان مسـرعا لنزع الفاكهة من يده بل ومن فيه حتى لا يكون مستأثراً على الآخرين، حتى لا يكون مسـتأثراً على أولاد الأمة الذين يتضورون جوعاً، وهكذا كانت النزاهة في عهودهم الراشـدة التي كانت تمثل قمة الاستقامة وقمة العدل وقمة الإنصاف بين الناس.

تحلي المسؤول بالنزاهة

والإنسـان عندما يكون علـى رأس المسـؤولية أو يتحمل مسـؤولية ولو جزئية لابد من أن يكون نزيهـاً في تصرفاته وفي

أعمالـــه، فالمســـؤول مطالـــب أن يكـــون نزيهاً فـــي تعامله مع الموظفين الذين هم تحت إدارته، وكلما كانت المســـؤولية أكبر كان الأمر في ذلـــك أَجَلَّ وأعظـــم؛ لأن هذه المســـؤولية بقدر ما تكبر في هـــذه الدنيا تكون أعظـــم بين يـــدي الله تعالى يوم القيامة، فكلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته.

واجب أصحاب المسؤوليات

على الذين يتحملون مســـؤوليات الأعمال سواء كانت هذه المسؤوليات ضخمة أو مسؤوليات بسيطة:

أولا: أن يتقوا الله ﷻ في هذه المسؤوليات.

ثانيا: أن يحافظوا على أماناتهم وأن تكون ممارستهم للعمل سواء في إتقان العمل أو في وضع كل شـــيء موضعه أن تكون هذه الممارسات ممارسات نزيهة.

ثالثا: أن يكون الناس كلهم أمام أعينهم سواســـية لا فرق في ذلك بين حبيب وبغيـــض ولا بين قريب وبعيـــد، فالناس كلهم يجب أن يعطوا حقهم؛ لأن الحق مشروع لكل أحد قريباً كان أو بعيداً، بغيضا كان أو حبيباً.

حرمة المال العام

مسؤولية الإنسان تجاه المال العام

سبق في حديثنا الماضي ما يدل على أن الإنسان مسؤول عن المال أيا كان، حتى مال نفسه هو مسؤول عنه؛ لأنه أمانة في يده، لأنه في الحقيقة هو مال الله ﷻ وكذلك أموال الناس جميعاً، فكل ذي حق مالي على الإنسان أن يرعى هذا الحق وأن يؤديه إلى صاحبه من غير أي تَلكؤ، ومن غير أن يردد بصاحب الحق لأنه هو صاحب الحق الذي يجب أن يؤدى إليه حقه غير متعتع وغير ممتحن وغير مصاب بأي شيء في سبيل إيتائه هذا الحق المفروض له.

خطورة التساهل في المال العام

كثيرا ما يتساهل الناس في المال العام، ويظنون أنه لا مسؤولية من ورائه، وهو في الحقيقة أمر جلل خطير ليس بالهيّن، المال العام مال مشترك بين جميع ذوي الحق فيه من حاضر أو غائب، ومن امرأة أو رجل، ومن طفل أو كبير، وقد يكون هناك حق لليتامى في المال العام المشترك، وحق

للمساكين، وحق للأرامل، وحق لذوي الحقوق وهم مستضعفون لا يستطيعون أن يصلوا إلى حقهم، فعلى من وقع في يده هذا المال أن يراعي جميع ذلك وأن يؤدي هذا المال غير مبخوس.

تشديد الشريعة في حرمة المال العام

شدد الله ﷻ في أمر الغلول قال: ﴿وَمَن يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [آل عمران/١٦١]، وبيَّن النبي ﷺ هول أمر الغلول عندما قال في الحديث الذي روي من طرق صحيحة «عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ عام خيبر فلم نغنم ذهباً ولا فضة إلا الأموال والمتاع، فأهدى رجل من بني الضبيب يقال له رفاعة بن زيد إلى النبي ﷺ غلاما أسود يسمى مدعم، فوجه رسول الله ﷺ إلى وادي القرى، بينما مدعم يحط رحال رسول الله ﷺ إذ جاء سهم غرب فأصابه، فقتله، فقال الناس: هنيئا له الجنة، فقال النبي ﷺ: «لا والذي نفسي بيده إن الشملة التي أخذها من المغانم يوم خيبر لم تصبها المقاسم لتشتعل عليه ناراً»، فلما سمع الناس ذلك جاء رجل بشراك أو شراكين، فقال له رسول الله ﷺ: «شراك أو شراكان من النار»؛ لأن الذي غلَّه يؤدي به إلى النار والعياذ بالله، والآية القرآنية في ذلك صريحة، ولذلك كان النبي ﷺ يحذر كتائب الجهاد أيما تحذير من الغلول، ويأمرهم بأن يؤدوا الأمانات إلى أهلها، ومن ذلك قوله عليه أفضل الصلاة والسلام: «ردوا الخيط والمِخْيَط»، ردوا الخيط أي

حتى الخيط، والمِخْيَط أي الإبرة التي يخاط بها، وإياكم والغلول فإنه عار على أهله يوم القيامة.

مشقة التخلص من الحقوق العامة

لاريب أن المال الخاص قد يتيسر للإنسان التخلص من تبعته؛ لأنه قد يصل إلى صاحبه فيطلب منه أن يعفو عما اقترفه في حقه فيما يتعلق بماله، ويمكن أن يؤدي إليه ما لحقه من تبعة في هذا المال، ولكن المال العام أمره أصعب؛ لأنه يشترك فيه القريب والبعيد والمرأة والرجل واليتيم والبالغ والقاصي والداني، فإذاً كيف يتخلص؟ إذ إن تخلصه منه أصعب من تخلصه فيما يتعلق بالمال الخاص، ولذلك كان عليه أن يتقي الله ﷻ فيما يتعلق بالمال العام وأن يرعى هذه الأمانة، وأن لا يتساهل في المال العام لأن لكل فيه حقاً، للرجل والمرأة والقريب والبعيد واليتيم والمسكين وغير ذلك، كل أولئك لهم حقوق في المال العام، فلذلك على الإنسان الذي وقع في يده شيء من المال العام أن يرعى هذه الأمانة ويؤديها بجدارة حتى لا يتعرض للمساءلة يوم القيامة، فالخلاص يتم مادام الإنسان في هذه الحياة الدنيا، كما جاء، وليس بعد الموت مستعتب وليس بعد القبر دار إلا الجنة أو النار، فعلى الإنسان أن يحرص على أن يكون منقلبه إلى الخير لا إلى الشر والعياذ بالله تعالى.

المسؤولية تجاه المال

المال مال الله

إن مسؤولية الإنسان في حياته هذه مسؤولية كبيرة، فهو أمين عن كل ما هو مسؤول عنه، ومسؤولية الإنسان تجاه المال الذي هو قوام الحياة والذي حبب إلى الناس حبا جما مسؤولية عظيمة، ولا يعني هذا تجاه مال غيره فحسب بل حتى مال نفسه لأنه أمين عليه، فالمال في الأصل هو مال الله ﷻ وهذه هي أمانة الله ﷻ الذي ائتمنها عباده، فلذلك عليهم أن يراعوا هذه الأمانة التي ائتمنهم الله إياها، ومن أجل تأصيل هذا المبدأ في الإسلام بين ﷻ أن كل ما بيد الإنسان هو ملك لله، فالله ﷻ يقول: ﴿وَءَاتُوهُم مِّن مَّالِ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ ءَاتَىٰكُمْ﴾ [النور/٣٣]، وبين سبحانه أن الإنسان مستخلف في هذا المال عندما قال عز من قائل: ﴿وَأَنفِقُوا۟ مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ﴾ [الحديد/٧] فالإنسان مُستَخلَف في ماله، ولذلك جاء عن النبي الله ﷺ في حديث الأسئلة الخمسة السابق الذكر، مشددا في هذا الأمر، يُسأل عن المال سؤالين: من أين اكتسبه وفيما أنفقه، لأنه ليس له أن يكتسبه من أي وجه كان، وكذلك ليس له أن ينفقه في أي باب كان، ولذلك كان على الإنسان أن يراعي هذه الأمانة.

تعظيم القرآن لشأن الأمانة

بيَّن الله ﷻ عِظَم أمـــر الأمانة عندما قال: ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴾ [الأحـــزاب/٧٢]، وقرن الله ﷻ بين أداء الأمانة كما تجب على الإنسان وبين العدل، فإن العدل مسؤولية كبرى، حيث يُسأل الإنسان عن العدل في أي شيء، فكل إنسان أمين على ما هو مؤتمن عليه ومســؤول أن يعــدل فيه فالله ﷻ يقــول: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُوا۟ بِٱلْعَدْلِ ﴾ [النساء/٥٨].

وجوب أداء الأمانة لأصحابها

فالإنســان مأمور أن يؤدي الأمانة إلــى صاحبها، وفي نفس الوقت هو مسؤول عن العدل فلا محاباة ولا ميلولة بل يعطي كل ذي حق حقه كما شــرع الله ﷻ وعلى هذا فإن على الإنسان أن يتقي الله ﷻ فيمــا أؤتمن عليه من مال ســواء كانت هذه الأمانة أمانة خاصة كأن تكون من شــخص لشــخص أو أن هذه الأمانة أمانة عامة كالمال العام الذي يشترك فيه جميع الناس، فعلى كل من وقع في يده شيء من هذا المال العام أن يتقي الله ﷻ فيه وأن يراعيه حق المراعاة وأن يحرص على العدل في أداء هذه الحقوق إلى أهلها من غير حيف على أحد.

الأمـانـة

أهمية الحفاظ على الأمانة

ما أخطرَ ضياعَ الأمانة عند الناس عندما يكون المسؤولون عن الأعمال لا يبالون بما يقع تحت أيديهم من المال العام، الذي يجب أن يحافظوا عليه أكثر مما يحافظون على المال الخاص، بل يجب عليهم أن يكونوا محافظين على المال العام وعلى كل مال الناس أكثر مما يحافظون على أموالهم بأنفسهم؛ لأن هذه مسؤولية أمام الله فكل من وقع تحت يده مالُ غيره فهو مسؤول عنه وليس له أن يأخذه بغير حق.

سيرة السلف في التعفف عن المال العام

يجب على الإنسان الذي يقع في يده شيء من المال العام الذي يشترك فيه جميع الناس، حاضرهم وغائبهم، صغيرهم وكبيرهم، ذكرهم وأنثاهم، قويهم وضعيفهم، يجب عليه أن يراعي هذا الجانب وأن لا يستغل وجود المال في يده أو تحت قبضته ليتصرف فيه من أجل مصلحة نفسه، من أجل مصلحته الشخصية، بل يجب أن يكون شديد المراقبة لنفسه، حريصا على

نزاهة نفسه حريصا على تبييض صفحتها وتنزيهها من الوقوع في المحظورات كما كان السلف الصالح، فلننظر كيف كان السلف الصالح وكيف كانت القدوة مؤثرة عليهم، فأمير المؤمنين عمر رضي الله عنه لما جاءته كنوز كسرى، بعدما فتح المسلمون المدائن واستولوا على ما كان تحت يد كسرى من الأموال العظيمة، وما أدراكم ما كسرى لقد كان كسرى مثالاً في جبروته وكان مثالًا أيضا في بذخه وفي ترفه، لما وصلت هذه الكنوز ومن بينها التاج والسِّوَارانِ وغير ذلك مما كان موجوداً في خزائنه، ورجع ذلك كله إلى المسلمين قال عمر رضي الله تعالى عنه: إن قوما أدوا هذا لأمناء، يعني الفاتحين الذين فتحوا هذه المدائن واستولوا على هذه الأموال ولم يستأثروا بها دون سائر المسلمين، بل ردوها إلى أمير المؤمنين ليجعلها في مصلحة الأمة جميعاً، هم قومٌ أمناء فقال له الإمام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه: عففت فعفت رعيتك، ولو أنك رتعت لرتعوا. يعني أنت الذي عففت من قبلهم فلذلك تأثروا بهذه العفة التي عففتها، فعفوا كما عففت ولو أنك وقعت في هذا الأمر بحيث حاولت أن تستأثر بشيء من هذه كلها، لوقعوا أيضا كما وقعت أنت في هذا، وكانوا ـ كما قلنا ـ شديدي الرقابة لأنفسهم، يراقبون أنفسهم ويراقبون أهليهم. فامرأة أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه لما أراد أن يرسل رسولا إلى إمبراطور الروم إلى هرقل، أرسلت لهذا الرسول بأني سأرسل هدية إلى امرأة الإمبراطور قيصر الروم، فأرسلت شيئا من الغالية (**أخلاط**

من الطيب)، فلما وصلتها الهدية ومقام أمير المؤمنين مقام كبير وقدره قدر رفيع فعجبت امرأة قيصر أن تصل إليها هذه الهدية من امرأة الخليفة ـ خليفة المسلمين ـ، فأرادت أن تعوضها فأرسلت إليها كمية من المجوهرات بدلا من الغالية، فدخل عمر رضي الله عنه البيت، فإذا به يفاجأ بهذه المجوهرات الموجودة في البيت فسأل امرأته: أنى لك هذا؟ فقالت له: لما أراد الرسول أن يذهب، لما أردت أن تُرسِلَه أرسلت معه شيئاً إلى امرأة قيصر فجاءني بهذه الهدية من قِبلها، فقال بكم اشتريت الهدية التي أرسلتها؟ إليها قالت: بدرهمين قال: لكِ درهماكِ وسائر الهدية راجعة إلى بيت مال المسلمين، بمعنى رجع تلك الجواهر كلها إلى بيت مال المسلمين وأعطى امرأته درهمين بقدر ما اشترت به الغالية التي صنعتها لترسلها إلى امرأة القيصر. فهذا دليل على منتهى العفة وعلى مراقبتهم لبيوتهم فضلاً عن مراقبتهم لأنفسهم والتشديد على أهليهم من أجل التوسعة على الناس ليكون الناس في رغد من العيش، وفي هناءٍ من الحياة ولو ضيقوا على أنفسهم.

خطورة خيانة الأمانة

أخذ المال بغير حق يؤدي إلى سخط الله تعالى، وقال الله سبحانه وتعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَكُم بَيۡنَكُم بِٱلۡبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٖ مِّنكُمۡۚ وَلَا تَقۡتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمۡ رَحِيمٗا ﴾ [النساء/٢٩]. ثم بين عاقبة السيئة عندما قال:

﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ عُدْوَٰنًا وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًا ۚ وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرًا ﴾ [النساء/٣٠]، وفي الحديث عن النبي ﷺ: «القليل من أموال الناس يورث النار». والمال العام من جملة الأموال التي يجب أن يُحَافَظ عليها وألا تُختلس بأي حال من الأحوال، ناهيكم عن قصة مدعم التي جاءت في حديث أبي هريرة رضي الله عنه سالف الذكر، كل ذلك من أجل المحافظة على الأمانة وعدم التفريط فيها. ونجد أن النبي ﷺ أيضا يقول: «ردوا الخيط والمخيط، وإياكم والغلول فإنه عار على أهله يوم القيامة».

كيف والقرآن الكريم يصرح بعاقبة الغلول عندما قال: ﴿وَمَن يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾ [آل عمران/١٦١]، فكل من غل يأتي بما غله محمولاً إما على ظهره وإما على عنقه يوم القيامة يُسأل عنه بين يدي الله تعالى، فعلى كل أحد أن يتقي الله في هذه الأمانة، واختلاس المال عين السرقة، والسرقة أمرها عظيم جلل؛ ولذلك شُرِع فيها الحد إن كانت من حرز، كما جاء بذلك النص القرآني، جاء بالحد مطلقا ولكن السنة قيدت هذا بالحرز، جاء ذلك في قول الله تعالى: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾.

الواجب تجاه الأمانة

يجب على الناس أن يكونوا أوفياء حريصين على أماناتهم، لا يفرطون في شيء من هذه الأمانات ولا يأخذون شيئا من هذه الأموال التـــي تقع بين أيديهم إلا بالحق، بحيث يأخذ الإنســـان حقه فقط من غير أن يتجاوز حدود ما شُرع له من الحق، هذا هو الذي يجب على الناس ليتوفر للعمل نتاجه.

الكسب الحلال

ثمرة الكسب الحلال

ما أحوج الإنسان إلى الكسب الحلال الطيب، الكسب النزيه الذي يتغذى به، لينمو به جسمه وينمو به عقله ويقوى به من ضعف ويعز به من ذل، ما أحوج الإنسان إلى هذا الكسب الحلال الذي يبارك الله ﷻ فيه، فإن الكسب الحلال كسب مبارك فمن أتاه المال من طريق مشروع حلال فالله ﷻ يبارك له فيه، وقد جاء في حديث الأسئلة الخمسة السابق الذكر عن النبي ﷺ أن الإنسان يده في المال يد أمانة سواء في اكتسابه أو في إنفاقه.

ضرورة النزاهة فيما يتعلق بالمال

إن الإنسان مسؤول فيما بينه وبين ربه، ومسؤول أيضاً فيما بينه وبين الناس، فالذنب على وجهين كما جاء في الحديث الذي رواه الربيع عن أبي عبيدة فيما يرويه عن طائفة من الصحابة عن النبي ﷺ أنه قال: «الذُّنُوبُ عَلَى وَجْهَيْنِ: ذَنْبٌ بَيْنَ الْعَبْدِ وَرَبِّهِ، وَذَنْبٌ بَيْنَ الْعَبْدِ وَصَاحِبِهِ، فَالذَّنْبُ الَّذِي بَيْنَ الْعَبْدِ

وَرَبِّهِ إمن تَابَ مِنْــهُ كَانَ كَمَنْ لا ذَنْبَ لَهُ، وَأَمَّا ذَنْــبٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ صَاحِبِهِ لا تَوْبَــةَ لَهُ حَتَّى يَرُدَّ الْمَظَالِمَ إِلَــى أَهْلِهَا» فلا بد من رد المظالم إلى أهلهــا والتخلص من كل التبعــات، وبهذا تتحقق التوبة النصوح المطلوبة من الإنسان. فالله تعالى يحفز عباده إلى التوبة فالله تعالــى يقــول: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ تُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ تَوۡبَةٗ نَّصُوحًا عَسَىٰ رَبُّكُمۡ أَن يُكَفِّرَ عَنكُمۡ سَيِّـَٔاتِكُمۡ﴾ [التحريم/٨] بمعنى رجى عباده أن يكفر عنهم ســياتهم بالتوبة النصوح مــع خطابه لهم بالذين آمنوا، وفي هذا ما يدل علــى أن المؤمن يجب عليه أن يكون في كل أحواله مراقباً لنفســه حريصاً على النزاهة مسارعاً إلى طاعة الله، لا يفرط في شــيء من أوامــر الله لا في صغيرها ولا في كبيرها.

حض الشريعة على توقي الشبهات

فحرمات الله ﷻ أمر لا يُســتهان به، كيف والشبهات نفسها كافية فــي أن توقع الإنســان في الحــرج الكبير، فقــد جاء في الحديث على النبــي ﷺ «لْحَلَالَ بَيِّــنٌ، وَالْحَرَامَ بَيِّــنٌ، وَبَيْنَهُمَا مُشْــتَبِهَاتٌ، لَا يَعْرفهن كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، فَمَنِ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ، فَقَدِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ فقد وَقَعَ فِي الْحَرَامِ، كَالرَّاعِي يَرْعَى حَوْلَ الْحِمَى، يُوشِــكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ، أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى، أَلَا وَإِنَّ حِمَى اللهِ مَحَارِمُهُ»، فإذا كانت حمى الله ﷻ هي محارمه فعلى الإنسان أن يتجنب الاقتراب من حمى الله ﷻ،

عليه أن يتجنب الاقتراب من هذه المحارم وذلك يقتضي أن يتجنب الاقتراب من المشتبهات، إذ الشبهة تؤدي إلى الحرام فمن استخف بالشبهة استخف بالمحرم.

أثر الكسب الحرام

كان السلف الصالح حريصين كل الحرص عن أن ينزهوا أنفسهم من التغذي من المال الحرام ولذلك كان أحدهم لو وقع في طعام على غير كسب وهذا الطعام فيه شبهة من الشبهات فإنه لا يلبث أن يحاول أن يتقيأ حتى لا يبقى هذا الطعام في جسمه لئلا يتغذى به جسمه، فقد جاء في الحديث عن النبي ﷺ: «كل لحم نَبَت من سُحت فالنار أولى به» أي اللحم الذي ينبت من السحت من المال الحرام فالنار أولى بهذا اللحم.

وكذلك المال الذي يكتسبه إن كان يكتسبه من وظيفته بطريقة غير شرعية؛ فلا ريب أن مسؤولية ذلك عظيمة عند الله ﷻ، والمال مسؤوليته كبيرة إذ ليس للإنسان أن يكتسبه بأي وجه كان وإنما يجب أن يحرص أن يحصر اكتسابه في الوجوه الشرعية التي أذن الله ﷻ باكتساب المال منها.

خطورة التعدي على الأموال العامة

إن الله ﷻ الذي له ملك السماوات والأرض شرع للناس شرائعه وأعطى كل ذي حق حقه، فليس للإنسان أن يتعدى على

حقوق الآخرين، إذ كل عدوان على حقوق الآخرين يعتبر تعدياً على حرمات الله ﷻ الذي شرع تلك الحقوق، ومن بين هذه الحقوق: الحقوق المالية سواء كان هذا المال مالاً خاصاً أو كان مالاً عاماً فإن الإنسان ليس له أن يُطلق يده في المال العام، وعليه أن يحترز إن كان مسؤولاً عنه ومؤتمناً عليه كما يحترز أن يطلق يده في المال العام، إذ أمر المال العام أعسر وأشد من أمر المال الخاص؛ لأن الإنسان قد يطلب من صاحب المال إن كان اعتدى على مال خاص بأن يحلله وأن يسمحه مما أقدم عليه في ماله، أما المال العام فمن أين يطلب ذلك ولكل فيه حق؟ فللفقراء وللمساكين وللأيتام وللغُيَّاب ولمن لا يملكون أمرهم حق في هذا المال فكيف يمكنه أن يتحالل مع أحد؟ وإنما عليه أن يكون أميناً على نفسه والله ﷻ حذر أيما تحذير من أن يُقدم الإنسان على مال غيره فيأخذه بغير حق، وهذا ما يدل عليه قوله عز من قائل ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَكُم بَيۡنَكُم بِٱلۡبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٖ مِّنكُمۡۚ وَلَا تَقۡتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمۡ رَحِيمٗا ۝ وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ عُدۡوَٰنٗا وَظُلۡمٗا فَسَوۡفَ نُصۡلِيهِ نَارٗاۚ وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرًا ﴾ [النساء/٢٩ ـ ٣٠] فالإقدام على مال الناس كالإقدام على قتل النفس بغير حق، فإن كل إنسان مصون دمه ومصون ماله إلا إن اقتضى الأمر أن يُسفك دمه بوجه من وجوه الحق الذي أذِن الله ﷻ فيها بقتل النفس لأجل القِصاص أو نحوه.

ولهذا فعلى الإنسان أن يحترز من أن يكسب ماله مما حرم الله سبحانه وأن يعتدي على حقوق الآخرين وفي الحلال سعة عن الحرام، وفيما أباح الله تعالى سعة عما حظره، فعلى الإنسان أن يحرص على ألا يتعدى حدود المباح إلى حدود المحظور.

التربية على تجنب الحرام

كان السلف الصالح ينزهون أنفسهم وينزهون أولادهم وينزهون أهليهم من أكل الحرام، وكانت هذه الحساسية بالغة عندهم سواء في الرجال أو النساء أو الصغار أو الكبار، فكان الرجل عندما يخرج من بيته تقول له امرأته: اتق الله فينا لا تطعمنا الحرام، ويقول له أولاده: اتق الله فينا لا تطعمنا الحرام، يحرص كل منهم على وصية رب الأسرة بأن يتقي الله ﷻ في كسبه لئلا يطعمهم الحرام خشية أن يتغذوا بالمال الحرام، وأن ينبت لحمهم بالمال الحرام وإنما يحرصون على الحلال، فلذلك كان لزاماً على كل أحد أن يحرص على سلامة نفسه وعلى سلامة أسرته، فالله ﷻ يقول: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ وَأَهۡلِيكُمۡ نَارٗا وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلۡحِجَارَةُ عَلَيۡهَا مَلَٰٓئِكَةٌ غِلَاظٞ شِدَادٞ لَّا يَعۡصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمۡ وَيَفۡعَلُونَ مَا يُؤۡمَرُونَ﴾ [التحريم/٦]، هكذا يوصينا الله ﷻ فعلى كل أحد أن يحرص على سلامة نفسه وأن يحرص على سلامة أسرته، ومن المعلوم أن المال الحلال عندما يتغذى به الطفل فإن هذا الطفل ينشئ طفلاً مباركاً طفلاً يتأثر بما تغذى به فيؤدي به ذلك إلى أن

يحرص على أن يتقي الله وأن يسير على الدرب الصحيح الذي دعا الله ﷻ إلى المسير فيه وهذا مما يجب أن يكون في وجدان كل أحد من الصغار والكبار ومن أرباب الأسر وأفراد الأسر، عليهم أن يتقوا الله وأن يحرصوا على ذلك.

التوبة برد الحقوق المالية

وهذه التوبة كما بَيَّن الحديث الشريف تنقسم إلى قسمين، قسم يتعلق بحقوق الله تعالى وقسم يتعلق بحقوق العباد، أما ما يتعلق بحقوق الله تعالى فإن من تاب مما قارفه في حق الله تعالى يكون كمن لا ذنب له بحيث تُمحى خطيئته ويكون كيوم ولدته أمه، ولكن ما يتعلق بحقوق العباد فلا بد من التخلص سواءً كانت هذه المظلمة تتعلق بالنفس أو كانت تتعلق بالعِرض أو كانت تتعلق بالمال، فالنبي ﷺ يقول: «كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه».

فكما يحرم دم المسلم يحرم ماله وعرضه يحرم، فلا يجوز المساس بماله ولا يجوز المساس بعرضه، فإن كلاً من ذلك مما يُسأل عنه العبد يوم القيامة، والتخلص من ذلك إنما يكون إما بالمحاللة وإما أن يكون بأداء الحق إلى صاحبه حتى يرضى، بحيث يُسَلِّم كل ما ظلمه إياه ويرده إليه، سواءً كان قليلاً أو كان كثيراً، ففي الحديث عن النبي ﷺ انه قال: «القليل من أموال الناس يورث النار».

إبـراء الذمـة

أنواع التبعات

إن المسـؤولية التي يتحملها الإنسـان عندمـا ينحرف عن المنهج السـوي تقتضي أن يعالـج هذا الانحـراف وأن يصلح ما أفسـد فإن كل إنسـان مُطالب أن يصلح ما أفسـد، والذنب يختلف، بين أن يكون ذنباً يتعلق بحـق الله تعالى أو يكون ذنباً متعلقاً بحقوق العباد، كما جاء فـي حديث رواه الإمام ربيع عن أبي عبيدة أنه سمع جماعة من الصحابة رضي الله تعالى عنهم يروون عن النبي ﷺ أنه قال: «الذُّنُوبُ عَلَى وَجْهَيْنِ: ذَنْبٌ بَيْنَ الْعَبْدِ وَرَبِّهِ، وَذَنْبٌ بَيْنَ الْعَبْدِ وَصَاحِبِـهِ، فَالذَّنْبُ الَّذِي بَيْنَ الْعَبْدِ وَرَبِّـهِ إذا تَابَ مِنْهُ كَانَ كَمَنْ لا ذَنْبَ لَهُ، وَأَمَّا ذنب بينـه وبين وصَاحِبِهِ فَلا تَوْبَةَ له حَتَّى يَرُدَّ الْمَظَالِمَ إلى أهلها».

طريقة رد التبعات

الإنسان مطالب إذا أخذ أي حق على أي أحد صغيراً كان أو كبيرا أن يرد هذا الحق فإن كان حقاً مادياً رد هذا الحق إليه، وإن كان حقاً معنوياً أيضا حاول أن يرد هذا الحق بإصلاح ما أفسـد.

فإن كان حقــاً مادياً وجب عليه أن يرد هــذا الحق إلى من أخذه منه. ولذلك نجد الله ﷻ بين حكم السارق والسارقة بقوله عز من قائل ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [المائــدة/٣٨]، والتوبة من هذا الظلم يعني أن يتخلص من تبعة هذه الســرقة بأن يرد السرقة إلى صاحبها. وإذا كان هــذا الحق لإنســان بالــغ عاقل حــر قادر علــى التصرف لا يحجزه عن التصــرف حاجز وصارت محاللــة بينه وبينه فإنه بذلك تبرأ ذمته.

أما إن كان طفلاً صغيراً بحيث لا يملك أمره ولا يستطيع أن يتصرف فيما يتعلق به ولا يســتطيع أن يبرئ ماله من حقوق فإنه في هذه الحالــة لابد أن يتخلص مــن هذا الحــق بإيصاله إلى صاحبه أو إلى من يقوم مقامه فإن كان طفلاً صغيراً أو مجنوناً أو كان أيضا غائباً مثلا فإنه يبرأ من هذا الحــق إن أوصله إلى اليد الأمنية التي تتولى رعاية مال ذلك الطفــل أو ذلك المجنون أو ذلك الغائب. فهذا أمر لابد من مراعاته في التخلص من التبعات.

رد الحقوق العامة

وعليه فإن كان المال الذي أصابه الإنسان مالاً عاماً فإن لكلٍ فيه حقا، للرجل والمــرأة والصغير والكبيــر والحاضر والغائب والعاقل وغيــر العاقل والطفل والبالــغ كلٌّ منهم له حق في هذا الأمر، فلذلك يبرأ من هذا الحق بإيصاله إلــى اليد الأمينة التي

ترعى حقوق هــؤلاء جميعاً، وإن تعذر وجود اليــد الأمينة التي توصــل هذا الحــق إلى أهلــه فإنه يبرأ منــه عندمــا يدفعه إلى مستحقيه، ففقراء المسلمين لهم حق في هذا الأمر، فإنه يبرأ في هذه الحالة إذا أوصله إلى فقراء المسلمين، وقد جعل الله سبحانه في كتابه وعلى لسان الرســول ﷺ للفقراء حقاً معلوماً منه ما هو محدد بحدود كما هو الشــأن في الزكاة، ومنه ما هو مطلق ولهم حقوق في المال العام في بيت مال المسلمين، وعلى هذا يبرأ من أدى هذا الحق إلى من يستحقه من هؤلاء ويرجى له السلامة فيما بينه وبيــن الله إن حرص على التخلــص من هــذه التبعة بقدر ما يُستطاع. والخلاص من ذلك أمر واجب محتوم عليه، فلابد أن يسعى إلى هذا الخلاص.

الرقابـة الذاتيـة

حض الشريعة على مراقبة النفس

إن على مـــن يُعهَد إليه بأن يقوم بعمـــل أن يكون رقيباً على نفسه في ذلك العمل، لأن الرقابة على النفس هي التي تؤدي إلى نجاح العمل في هذه الحياة الدنيا، وتـــؤدي بعد ذلك إلى الفوز والسعادة في الدار الآخرة، إذ الإنســـان لم يُخلق هملاً ولم يُترك سدى، بل هو مسؤول عن كل ما قدم وما أخّر، وهو مسؤول عن أمانته، فإن الإنسان مؤتمن على الأمانات بأسرها ومسؤول عنها، وأمرها جلـــل كما يوحـــي بذلك قول الله ســـبحانه: ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴾ [الأحـــزاب/٧٢] وإذا كان الإنسان حاملاً لهذه الأمانة التي ثقلت على السموات والأرض والجبال، فأشفقت على نفســـها من أن تحملها فإنه بطبيعة الحال مسؤول عن هذه الأمانة ومطالب بأن يكون فيها رقيباً على نفسه، بحيث لا يؤثر مصلحة نفســـه على مصلحة العمل، بـــل يقدم مصلحة العمل لأنه مطالب بأن يحقق هذه المصلحة، ومطالب بأن يقدم مصلحة الناس على مصلحة نفسه.

سيرة السلف في مراقبة النفس

هكذا كان السلف الصالح فنجد كيف كان أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه وكذلك جميع الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم، كانوا أمناء محاسبين لأنفسهم في كل ما دَقَّ وما جَلَّ حتى أن عمر رضي الله تعالى عنه يقول لأهل بيته وأسرته: إن الناس ينظرون إليكم من كما ينظر الطير الى اللحم المعلق، فإن وقعتم وقعوا، معنى ذلك أن الناس ينظرون إليكم في تصرفاتكم فإن اجترأتم على الأمانات ولم تبالوا هذه الأمانات فلاريب أنهم سيتوالون تباعاً في اتباع خطواتكم في ذلك؛ لأنهم ينظرون إليكم وبكم يقتدون، أما إن احترزتم فإن الناس سيحترزون، وهذا ما هو واضح عندما جاء الناس بالغنائم التي أخذوها من قصور كسرى جاءوا بالغنائم الهائلة ومن بينها سوارا كسرى وتاجه، وعرضت فقال عمر رضي الله عنه : إن قوماً أدوا هذا لأمناء، فقال علي كرم الله وجهه: عففت فعفت رعيتك ولو إنك وقعت في هذا الأمر لوقعوا، فالناس يسيرون على خطوات رؤسائهم ويقتدون بهم، ولذلك على كل من كان مسؤولاً عن أي عمل أن يكون رقيباً على نفسه، يحاسب نفسه حساباً دقيقاً، بحيث لا يورطها في أي شيء لأن لا يتورط الذين هم دونه، وهكذا يجب الاحتراز ويجب أداء الأمانات ويحب النصح في لله تعالى ولرسوله ولأئمة المسلمين عامتهم، كما جاء في الحديث عن النبي ﷺ.

نبـذ الإشاعـات

التروّي في نقل الخبر

حذر الله ﷻ عباده من الاندفاع إلى القول بدون روية وبدون تثبت، وقد بين الله ﷻ أن الإنسان مسؤول عما يقول. إذ قال عز من قائل: ﴿مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق/١٨]، ومعنى ذلك أن الكرام الكاتبين يسجلون كل ما يلفظ به البشر من الأقوال سواءً كانت هذه الأقوال صدرت منهم بطريق الجد أو كانت صدرت بطريق الهزل، إذ ليس للإنسان أن يتصرف فيما يقول كما يملي عليه هواه، وإنما عليه أن يتقي الله تعالى لأنه مسؤول عما يقوله كما أنه مسؤول عما يعمله.

تحذير الشريعة من الاندفاع في القول

كم جاء في الأحاديث عن النبي ﷺ التحذير البالغ من الاندفاع في القول فالنبي ﷺ يقول: «كفى بالمرء كذبا أن يحدّث بكل ما سمع»، فليس للإنسان أن يحدث بكل ما يسمعه من هنا وهناك حتى يتثبت فيه ويعلم صدقه من كذبه، فلا يحدّث إلا بما

كان صدقا اطمأن إلـــى صدقه ووثق بصدقـــه، ونحن نرى كيف كانت الإشاعات حتى في عهد الرسالة.

وقد جاء التحذير البالغ من الإشاعات التي قد تقال من قبل أناس لهم أهواء ولهم أغراض كما في قصة الإفك، وحذر الله ﷻ من التقول بغير بيِّنة مقبولة شرعاً في ذلك وقد قال الله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ ۚ لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم ۖ بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۚ لِكُلِّ ٱمْرِئٍ مِّنْهُم مَّا ٱكْتَسَبَ مِنَ ٱلْإِثْمِ ۚ وَٱلَّذِى تَوَلَّىٰ كِبْرَهُۥ مِنْهُمْ لَهُۥ عَذَابٌ عَظِيمٌ ۞ لَّوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا وَقَالُوا۟ هَٰذَآ إِفْكٌ مُّبِينٌ ۞ لَّوْلَا جَآءُو عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ ۚ فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا۟ بِٱلشُّهَدَآءِ فَأُو۟لَٰٓئِكَ عِندَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْكَٰذِبُونَ ۞ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ لَمَسَّكُمْ فِى مَآ أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور/١١ ـ ١٤].

ونحن نرى في قصة الإفـــك أن الله ﷻ يبين أن التحدث في هذا موقوف على شـــهادة أربعة شـــهود عدول بأنهـــم رأوا هذه العملية التي يتحدثون عنها كما يرون الميـــل في المكحلة وأما ما كان دون ذلك فليس لهم أن يتحدثوا.

مواطن الاندفاع في القول

وليس منع الاندفاع في القول في قضية الأعراض فحسب بل في كل شيء، فليس للإنســـان أن يحدّث بكل ما يسمعه من هنا وهناك، وإنما عليه أن يتثبت في حديثـــه وأن يقول الصدق وأن

يرعى أمانة الله تعالى في لسانه، ولأجل هذا بيَّن النبي ﷺ في وصاياه لمعاذ بن جبل رضي الله تعالى عنه أن مسألة القول هي من أخطر المسائل، فقد قال بعد ما وصّاه بعدة وصايا: «أَلَا أُخْبِرُكَ بِمَلَاكِ ذَلِكَ كُلِّهِ؟ قُلْتُ: بَلَى يَا نَبِيَّ اللهِ، فَأَخَذَ بِلِسَانِهِ قَالَ: كُفَّ عَلَيْكَ هَذَا، فَقُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللهِ، وَإِنَّا لَمُؤَاخَذُونَ بِمَا نَتَكَلَّمُ بِهِ؟ فَقَالَ: ثَكِلَتْكَ أُمُّكَ يَا مُعَاذُ، وَهَلْ يَكُبُّ النَّاسَ فِي النَّارِ عَلَى وُجُوهِهِمْ أَوْ عَلَى مَنَاخِرِهِمْ إِلَّا حَصَائِدُ أَلْسِنَتِهِمْ». فحصائد الألسنة هي التي تكب الناس في النار والعياذ بالله على وجوههم وعلى مناخرهم، فعليهم أن يتقوا الله تعالى فيما يقولونه. والإشاعات عليهم أن يتحفظوا فيها وألا يرددوها إلا ببينة ظاهرة فمن قال شيئا فليقل في أمر هو كالشمس في رابعة النهار وإلا فليسكت.

الفصل الثاني

معاملات محرمة

الرشــوة

خطورة الرشوة

إن من أخطر ما يفسد أخلاق الناس ويغير اتجاه الأمور بحيث تنحرف بين الحــق والباطل، فمن له الحــق لا يتوصل إلى حقه ومن كان يطالب شــيئا بباطل يتوصل إلى هذا الباطل من أخطر ما يسبب ذلك الرشى، هذه الرشى هي آفة من الآفات وهي سبب لفساد الأخلاق وسبب لانحراف الناس وسبب للوصول إلى أكل أمــوال الناس بغير الحــق، مع أن الله ﷻ توعد على ذلك أشــد الوعيــد عندما قال عز من قائــل: ﴿ وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ وَتُدْلُواْ بِهَآ إِلَى ٱلْحُكَّامِ لِتَأْكُلُواْ فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَٰلِ ٱلنَّاسِ بِٱلْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة/١٨٨] فالإدلاء بالأمــوال إلى الحكام من أجل أكل فريقٍ من أموال الناس بغير الحق هذه الرشى والعياذ بالله.

عاقبة الرشوة

وقد جاء في الحديث الصحيح عن النبي ﷺ ما يدل على أن الرشــوة إنما هي كبيرة من الكبائر فقد قــال عليه أفضل الصلاة والســلام: «لعن الله الراشي والمرتشــي والرائش» كل من هؤلاء

ملعون، الراشـــي ملعون؛ ذلك لأنه يريد أن يتوصل بهذه الرشوة إلى الانحراف حتى يأكل أموال الناس بالباطل والمرتشـــي أيضا هو ملعون لأنه يأخذ الرشوة لأجل هذه الغاية الدَّنيّة والرائش وهو الذي يسعى بينهما بالرشـــوة ويوفر الاتفاق فيما بين المتراشيين لأجل هذه الغاية الســـيئة هو أيضـــا ملعون، فلـــكل واحد منهم نصيبٌ من اللعنة.

الهدية للموظف رشوة

لا ريب أن الموظف عندما يكـــون على رأس الوظيفة ويأتيه الآتي بهدية أو يأتيه الآخر بخدمة يخدمه بهـــا فإن هذا كله مما يدخل في الرشـــوة إن كان ذلك لأجل ما يوفر لهم من الحقوق التي ما كانوا ليتوصلوا إليها لولا أن أحدهم دفع هذه الرشوة أو قام بهذه الخدمة ولو كان باسم الهدية أو كان تحت أي شعار من الشعارات؛ هو من الرشى والعياذ بالله تعالى، ولذلك كان الحكام العادلون يحذرون كل الحذر من أن يأخذوا الهدايا، كما كان من عمر بن عبدالعزيز رضي الله عنه عندما قُدمت له هدية فرفضها أيما رفض وقيل له إن النبي ﷺ قد تقبل الهدية، قال: نعم هي هدية في حق رســـول الله ﷺ ولكنها فـــي أمثالنـــا رشـــوة. وقد أجـــاد الإمام السالمي رحمه الله عندما قال:

وعمـــرُ الثانـــي وهـــوَّ نجلُ عبـــدِ العزيـــز قـــال: لا تَحِلُّ
قـــد أُهْدِيَـــت لـــه فَرَدَّها إلى مـــن كان أهداها ومـــا تَقَبَّلا

قيل له: المختــارُ مثلَها قَبِلْ قــال: هديــةٌ له حتمــا تَحِلّ
وإنهــا فــي مثلنــا رشــاءُ بِرَدِّهَــا طــابَ لــه الثنــاءُ

فالهدية التي تقدم إلى الموظف رشوة، اللهم إلا إن كان من أول الأمر قبــل أن يكون في تلك الوظيفــة كان مع من قدم إليه الهديــة يتبــادلان الهدية وكانت تلــك الهدية لا تؤثــر عليه أي انحراف.

أما هدية تؤثر على الإنسان انحرافاً ـ والعياذ بالله ـ فذلك مما لا يجوز أبــدا بل ولو تُوُصِّــل بها إلى حق بالنســبة إلى آخذها لا تحل له، فعلى المســؤولين جميعا أن يحذروا هذه الجوانب وأن يتقوا هذه الهدايا التي تقدم إليهم أو هذه الرشــى التي تقدم إليهم باسم الهدايا وعليهم أن يحذروا عاقبتها السيئة.

التزويـر

خطورة التزوير

إن الأمور التي يجـب أن يتفاداهـا الموظفـون وأن يرعاها المؤتمنون كثيرة جدا، ومن بينها الأمانـة والدقة في هذه الأمانة، في التعامل مع جميع الناس لا فرق بين القريب والبعيد ولا فرق بين القوي والضعيف ولا فرق بين الحبيب والبغيض فإن الكل في موازين الحق سواء، فالله ﷻ يقول: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَۚ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَاۖ فَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلْهَوَىٰٓ أَن تَعْدِلُواْ﴾ [النساء/١٣٥]، فالكل مأمور بأن يتبع المنهج الصحيح، منهج العدل وأن لا يزوّر شهادة لأجل محاباة حبيب، أو مراعاة قريـب، بل عليه أن يُراعي الأمانة فيما يقولـه وفيما يعمله فـي كل المعاملات، ويجـب أن تكون المعاملة قائمة على طريق الحق، وفـي مقابل هذا يقول الله ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُواْۚ ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة/٨]، فالعدل هو ميزان القسط فلذلك على الإنسان أن يتجنب كل شيء يؤدي به إلى الحيف، سواء كان يستأثر به بنفسه أو يؤثر

به قريبه أو يؤثر به حبيبه أو يؤثر به من كان ذا يد عليه إذ لا فرق بين ذلك كله، كل ذلك يُعد زورا، وشهادة الزور هي من أعظم الخطايا ومن أكبر الكبائر. كما قال النبي ﷺ: «ألا وقول الزور، ألا وشهادة الزور». والله ﷻ عندما ذكر عباد الرحمان قال: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَشۡهَدُونَ ٱلزُّورَ وَإِذَا مَرُّواْ بِٱللَّغۡوِ مَرُّواْ كِرَامٗا﴾ [الفرقان/٧٢].

ومن أخطر الأمور التي تقع في الأعمال ما يسمى بالتزوير، فالزور من أخطر الأخطار ولذلك حُذر منه أيما تحذير.

قبول التزوير مشاركة في الإثم

الإنسان مأمور أن يتجنب الزور من قبل نفسه، وأن يتجنب أيضاً قبول الزور من قبل غيره فيتجنب التزوير لمصلحة أي أحد، أو من أجل الإضرار بأي أحد، وإنما عليه أن يكون قائماً بالقسط، والقيام بالقسط ينافي التزوير، فالإنسان مؤتمن على ما يطّلع عليه، ومؤتمن على ما تحت يده، ومؤتمن على ما يقوله، ومؤتمن على ما يبلغه، فعليه أن يكون مع الحق، ومن كان مع الحق كان الله تعالى معه. هذه هي أمانة المؤمن الذي يخشى الله تعالى ويتقيه.

عاقبة التزوير

على الكل أن يرعى هذه الأمانة وألا يفّرط فيها، وتزوير الشهادات وتزوير الكتابات وتزوير أي شيء مما يؤدي إلى

إجحاف الحقوق يُعد من الكبائر، كبائر الإثم المهلكة التي تؤدي إلى النار والعياذ بالله تعالى، وماذا عسى أن يفعل الإنسان بعد أن يقع في التزوير فإن مسؤولية ذلك كبيرة، وهذا الحق قد يَغيب صاحبه فلا يمكن أن يتوصل إليه ليتحلل مما فعله فيه، وإنما يبقى يبوء بوزره والعياذ بالله. فيجب على الناس جميعاً أن يتفطنوا لهذا، والموظفون من باب أولى عليهم في أعمالهم وفي تعاملهم مع جميع الناس أن يكونوا مراعين لهذه الأمانة، لا يفرطون فيها بحال من الأحوال.

من صور التزوير المحرمة

يكون التزوير بأي طريقة كانت، سواءً كان تزويرا لعملة حتى تظهر أنها عملة مقبولة، أو كان تزويرا لعمل حتى يظهر أنه عمل كما ينبغي، أو تزويرا لحالة من الأحوال حتى تبدو أن تلك الحالة وفق مقتضيات القانون، أو وفق متطلبات العمل، وهي في الحقيقة بخلاف ذلك، فهذا هو الغش بعينه الذي حذرنا منه، فعلى الإنسان أن يكون واقعيا في أخذه وعطائه، في قبوله ورفضه في كل حالة من الأحوال، ولا يكون مبديًا خلاف ما يُضمر أو مُظهرا خلاف ما يُبطن، بل عليه دائما أن تكون سريرته كعلانيته، وباطنه كظاهره، وأن تكون جميع أعماله وفق مقتضيات العمل ووفق أداء الأمانة في عمله.

الشفاعة السيئة

عاقبة الشفاعة الحسنة والشفاعة السيئة

الشـــفاعة في جميع صورها إما أن تكون شفاعة حسنة وهي شفاعة حق، وإما أن تكون شفاعة ســـيئة وهي الشفاعة بالباطل، فالشفاعة الحسنة يكتسب منها الشافع أجراً؛ لأنها يوصل من لم يقدر على الوصول إلى ماله من الحق، وأما الشفاعة السيئة فإنه يكتســـب منها وزراً؛ لأنه يوصـــل بها المبطل إلـــى ما يريده من الباطل، فالشفاعة الحسنة إما أن تُوصل ذا الحق إلى حقه وإما أن ترفع عنه ظلماً كان يُتوقع أن يقع عليه، فلذلك كانت هذه الشفاعة شفاعة حســـنة. وقد بين الله ﷻ الفرق بين الشفاعتين عندنا قال: ﴿ مَّن يَشۡفَعۡ شَفَٰعَةً حَسَنَةً يَكُن لَّهُۥ نَصِيبٞ مِّنۡهَاۖ وَمَن يَشۡفَعۡ شَفَٰعَةً سَيِّئَةً يَكُن لَّهُۥ كِفۡلٞ مِّنۡهَا ﴾ [النساء/٨٥]. فالشـــفاعة الحسنة للشافع نصيب منها.

وأما الشـــفاعة الســـيئة فإنه يتحمل ما يتحمله بســـبب هذه الشفاعة الســـيئة التي تُســـقط حقاً واجباً أو تعطي الإنسان ما لم يستحقه من الحق، فلذلك كان على الإنسان أن يحذر.

الشفاعة للمراجع المطالب بالحق

ومن يتوسط لدى الموظف عليه أيضاً أن يتقي الله ﷻ، فكل ذي حق يجب أن يُوصَل إلى حقه غير متعتع بحيث يُوفَر له حقه كاملاً غير منقوص في جميع أحواله من غير أن يُرَدَدَ في الوصول إلى حقه، وأما من كان ظالماً مثلاً فأنه يُوقف عند حده، فالمراجعون لكل منهم هدف في هذه المراجعة والناس متفاوتون في كل أحوالهم بين المحقين وبين المبطلين، فالمراجع إن كان يطلب أن يصل إلى حق فإن من يشفع له ينال أجره من هذه الشفاعة الحسنة والذي يتقبل هذه الشفاعة أيضاً ينال أجراً من هذا القبول لأنه تقبل شفاعة حسنة ونُبِّه فتنبه وذُكر فادَّكَرَ، رجع إلى الحق وعرف لذي الحق حقه فوفر له حقه كاملاً غير منقوص.

الشفاعة المذمومة

هنالك فرق بين هذه الشفاعة الحسنة وبين الوسائط التي تمكن الإنسان أن يأكل حق غيره أو أن يتوصل إلى غير حقه، وهذه الوسائط لا قيمة لها في موازين الإسلام، ولذلك فإن على أصحاب الأعمال والموظفين جميعاً أن يتقوا الله ﷻ، وأن يراعوا أداء أماناتهم في أعمالهم فلا يبخسوا أحداً حقه، ولا يضطروا أحداً إلى وساطة بالباطل، ومع ذلك أن لا يتقبلوا هذه الوساطة إن كانت تزحزح أحداً عن حقه الواجب له، أو تعطي أحداً غير

ما يجب له من الحق، فعلى الــكل أن يرعى ذلك كله وأن يتقي الله ﷻ فإن هذه من الأمانات التي يجب أداؤها من غير أن تُخرم بأي شيء، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا وَإِذَا حَكَمۡتُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحۡكُمُواْ بِٱلۡعَدۡلِ﴾ [النساء/٥٨].

استخدام أدوات العمل

مسؤولية الموظف تجاه أدوات العمل

كل أحد مسؤول عن كل ما وقع تحت يده، مسؤول عن الماديات ومسؤول عن المعنويات، مسؤول عن أمانته في أي شيء، وعليه فإن الموظف عليه أن يتقي الله تعالى في أدوات العمل، فأدوات العمل من الأمانات التي تترك في أيدي الموظفين ليسخروها في المصالح التي وُجِدت من أجلها أو التي أُعِدت لها، فعلى كل أحد يقع شيء من أدوات العمل في يده أن يتقي الله تعالى فيه وألا يسخر أدوات العمل هذه لمصلحة نفسه مهما كان الأمر، فإن هذه أمانة، فعليه أن يتقي الله تعالى فيها وألا يستعملها إلا في الموضع الذي وُجِدت من أجله ووُجِدت من أجل تحقيق منفعة ذلك الأمر، هذه هي الأمانة في أدوات العمل.

حكم أخذ أدوات العمل للاستعمال الشخصي

أما أن يأخذ الإنسان أدوات العمل إلى بيته ويسخرها لأعماله ولأشغاله ولخدمة بيته وخدمة مزارعه وخدمة سائر مسؤولياته، فهذا ليس من الأمانة في شيء، وهذا بطبيعة الحال مما يخل

بالأعمال ويؤدي بالأمر إلى أن تتعطل الأعمال من أجل مراعاة مصالح أصحاب الوظائف الذين تسلطوا على هذه الأدوات.

سيرة السلف الصالح في حفظ الأمانة

على الموظفين جميعاً أن يتقوا الله ﷻ، كما كان من شأن أمراء المؤمنين ومن شأن خلفاء المسلمين الذين كانوا في العصر الذهبي يحرصون على هذه الأمانة أيما حرص، حتى أنّ أحدهم كان قد يوقد المصباح من أجل أعمال الدولة ومن أجل أعمال الناس ومن أجل قضاء حاجات الناس، ولكن سرعان ما يطفئ المصباح بعدما ينتهي من تلكم الأعمال فيبقى بنفسه بدون إضاءة لأن ذلك المصباح لبيت مال المسلمين، فإن أراد أن يستصبح فإنه يستصبح بما هو مالُه، هكذا كان خلفاء المسلمين وأمراء المؤمنين في تلك العصور الذهبية التي كانوا يتقون الله تعالى فيها ويحاسبون أنفسهم محاسبة دقيقة على ما قدموا وأخروا، فإن هذه من الأمانات التي يُسأل عنها العبد يوم القيامة وهي مما يدخل في قول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا﴾ [النساء/٥٨].

من صور حفظ الأمانة

من أداء هذه الأمانات إلى أهلها أن تُستخدم في المصالح التي أعدت لها وألا يسخرها المؤتمن عليها من أجل مصلحة

نفســـه، فليتق اللهَ الناسُ في ذلـــك وليراعوا هذه المســـؤوليات وليراعوا هذه الأمانة وليعطوها حقها كمـــا أمرهم الله ﷻ، بهذا يستوســـق الأمر وينتظم العمل ويؤتي ثماره بمشيئة الله، والله ﷻ المستعان، وهو حسبنا وعليه التُكلان.

تضارب المصالح

مراعاة الأولويات في المصالح

إن الإنسان في عمله يُطالب بأن يحرص كل الحرص على إيت§اء كل ذي حق حق§ه، ولأجل ذلك عليه أن يراعي في ترتيب المصلحة أو الأولويات، فيراعي تقديم مصلحة غيره على مصلحة نفسه؛ لأن هذا من أداء الأمانة، وهذا الذي كان عليه السلف الصالح، كان على هذا رسول الله، فقد كان يبيت طاويا من الجوع لأجل أن يشبع غيره، وهكذا درج الخلفاء الراشدون ﷺ ودرج أولو الأمانات من السلف الصالح ومن المسلمين الأمناء الأقوياء، كان أحدهم يحرص على أن يجوع ليشبع غيره وأن يعرى ليكتسي غيره وأن يتعب ليرتاح غيره وهكذا، فإذا مراعاة المصالح يجب أن يكون بحسب ترتيبها.

المصلحة العامة والمصلحة الخاصة

المصلحة العامة مقدمة على المصلحة الخاصة ولو كان ذلك باعتبار مصلحة الغير، فإن المصلحة المشتركة التي يشترك فيها

الضعفاء والأقوياء، والأقرباء والبعداء، ويشترك فيها المجتمع هي أولى بأن تراعى من مصلحة فرد واحد، لأن الفرد إن روعيت مصلحته أدى ذلك إلى الطغيان، والسلطة بلا ريب ليست هي تسلطاً من الإنسان على غيره وانما هي أمانة فعلى الإنسان أن يرعى هذه الأمانة والنبي ﷺ يقول: «كلكم راعٍ وكلكم مسؤول عن رعيته»، بدأ أولًا بأكبر سلطة فقال: «الإمام راع ومسؤول عن رعيته، والرجل راع في أهله ومسؤول عن رعيته، والمرأة راعية في بيت زوجها ومسؤولة عن رعيتها، والخادم راع في مال سيده ومسؤول عن رعيته، فكلكم راع ومسؤول عن رعيته»، أي عما يرعاه ومن يرعاه، فعليه أن يراعي هذه المصلحة العامة المشتركة.

التحذر من استغلال الوظيفة لتحقيق المصالح الشخصية

مما يجب على الإنسان أن يراعيه في أمر وظيفته ألا يستغل هذه الوظيفة لأجل مكاسب يتوصل إليها في تعامله مع الناس فإن ذلك يعد من الخيانة في هذه الأمانة، والخيانة ليست بالأمر الهين، فالله ﷻ حذر أيما تحذير من الخيانة ﴿وَلَا تَكُن لِّلْخَآئِنِينَ خَصِيمًا﴾ [النساء/١٠٥]، هذا مما يدل على أن الله ﷻ لا يرضى الخيانة لعباده قط، فالخيانة أمرها جلل ولاريب أن هذا قد يدخل في الرشى، والرشوة من المحرمات، فالله سجانه وتعالى يلعن

الراشـــي والمرتشـــي والرائش الذي يســـعى بينهما كما جاء في الحديث عن النبي ﷺ: «لعن الله الراشـــي والمرتشي والرائش»، أي الذي يسعى بين المرتشي والراشـــي كل منهما يأخذ بنصيبه من هذه اللعنة فعلى الـــكل أن يتقي الله وأن يحـــذر هذه العاقبة والعياذ بالله.

الفصل الثالث

القيم الوظيفية

الأخـلاق

مكانة الأخلاق في الإسلام

إن من أهم ما يجب أن يتحلى به المسؤول أيا كان سواء كان مسؤولاً كبيراً أو مسؤولاً صغيراً الأخلاق الحسنة، فإن الأخلاق هي التي تزين الإنسان وترقى به وتحببه إلى الناس وحسبنا أن الله ﷻ عندما وصف نبيه عليه أفضل الصلاة والسلام وصفه بالخلق العظيم إذ قال: ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾ [القلم/٤]، والنبي ﷺ بين أنه بُعث ليتمم مكارم الأخلاق قال: «إنما بُعثت لأتمم مكارم الأخلاق» فرسالته ﷺ رسالة أخلاق، لذلك كانت الأمة التي بُعث فيها رسول الله ﷺ فاهتدت بهداه، كانت هذه الأمة حضارتها حضارة أخلاق فهذه الأمة متميزة على غيرها من الأمم بأخلاقها، ونحن نجد أن عنصر الأخلاق يوجد في كل شيء مما شُرع في الإسلام يوجد في العبادات بأسرها، ما من عبادة من العبادات إلا وهي تزكي أخلاق المرء، سواء الصلاة أو الصيام أو الزكاة أو الحج وكذلك المعاملات المشروعة في الإسلام كلها تدور في إطار الأخلاق، فالأخلاق إنما هي الغاية الكبرى في دين الله ﷻ.

المسؤول قدوة في الخلق

ولا ريب أن المسؤول أياً كان عليه أن يلتزم الأخلاق الحسنة بحيث يقابل الناس بالخلق الطيب، وإن الإنسان ليصل بحسن الخلق درجة الصائم القائم كما جاء ذلك في حديث النبي ﷺ، وجاء في رواية عنه عليه أفضل الصلاة والسلام، أنه قال لإحدى نساءه: «ذهب حُسْنُ الخُلُقِ بخير الدنيا والاخرة»، أي جمع حسن الخلق خير الدنيا والآخرة لم يبقِ لغيره شيء من ذلك بل هو الذي جمع بين هذين الخيرين العظيمين خيري الدنيا والآخرة. ولذلك كان على المسؤول أن يقابل الناس بوجه طلق وبابتسامة عريضة وببشاشة الوجه وحسن الاستقبال ولطف الكلام وهذا مما يجب عليه أن يرعاه في تعامله مع جميع الناس سواء المترددون عليه أو الموظفون الذين هم تحته، فعليه أيضا أن يراعي هؤلاء الموظفين ويعاملهم بالأخلاق الحسنة لأجل أن ينعكس خلقه عليهم فيعاملون أيضا الآخرين بالأخلاق الحسنة، لما يتعلمونه منه لأن المسؤولين الصغار يتعلمون من المسؤولين الكبار، والمسؤولون الكبار هم بمثابة الآباء وبمثابة الأساتذة للمسؤولين الصغار، فعليهم أن يكونوا لهم قدوة في معاملتهم الناس بالأخلاق الفاضلة لأجل أن يصل الكل إلى مبتغاه من غير أن يُتعتع ومن غير أن يُمتحن فعلى الكل أن يتقي الله وأن يؤدي هذه الأمانة، وهذا من أداء الأمانة بحيث يستقبل الناس ببشاشة الوجه

بالابتسامة وبالكلام الطيب وبلطف المعاملة ليوصلهم إلى حقوقهم، ويقضي لهم حاجاتهم ومآربهم كما كان ذلك من شأن الرسول ﷺ، وكما كان ذلك من شأن الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم وسائر أئمة العدل الذين كانوا يتحلون بالأخلاق في كل شيء، فعلى الناس جميعاً أن يتقوا الله وعلى كل مسؤول أن يتقي الله وأن يستقبل كل الناس ببشاشة الوجه وبحسن المعاملة وباللطف في الكلام وبالعطاء والأخذ بطريقة هادئة لطيفة، إن الله سبحانه وتعالى يأمر بهذا حتى في الدعوة أي أن يأخذ الإنسان ويعطي بطريقة لطيفة في الدعوة إلى الله ﴿وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ ۞ وَمَا يُلَقَّاهَا إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا وَمَا يُلَقَّاهَا إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ﴾ [فصلت/٣٤ ـ ٣٥].

الإتقان في العمل

الخبرة عامل نجاح العمل

ينجح أداء الأعمال، وينجح القائمون بها عندما تُؤدى هذه الأعمال بالإتقان، والإتقان إنما يكون بالخبرة وحسن الأداء، فلا بد من أن يكون القائم بالعمل خبيراً بذلك العمل الذي يعمله، ولذلك يجب أن يُترك الشخص المناسب في المكان المناسب بحيث يتقن عمله أيما إتقان، وهذه من مراعاة الأولويات في الناس ولا بد من ذلك لأجل أداء الأمانة فإن المسؤول الأكبر مسؤول عن تقسيم الوظائف بين الناس بحسب أهليتهم، فالإنسان إن كان مسؤولاً عن عمل عليه أن يتقِ الله فيه وأن يجعل المسؤولين الذين هم دونه في مراتبهم بحسب إتقانهم للأعمال.

معايير اختيار النبي ﷺ الأشخاص للأعمال

ولذلك كان النبي ﷺ يؤخر الشخص الحبيب إلى نفسه عندما يكون غير قادر وغير متقن للعمل ويقدم من كان أبعد، فأبو ذر الغفاري رضي الله تعالى عنه كان من أبر أصحاب النبي ﷺ وأتقاهم وأحبهم إلى الرسول ﷺ ولكنه ما وَلَّاه شيئا واعتذر إليه بأنه

ضعيف وأنها أمانة وأنها خزي وندامة في يوم القيامة، فإذاً الكل مسؤول أن يرعى هذا الجانب ونرى في كلام المرأة الصالحة بنت الرجل الصالح كيف قالت لأبيها ﴿إِنَّ خَيْرَ مَنِ ٱسْتَـْٔجَرْتَ ٱلْقَوِيُّ ٱلْأَمِينُ﴾ [القصص/٢٦]، والقوة تكون بالدراية كما تكون أيضاً بحسن أداء العمل.

التعاون بين الموظف وطالب الخدمة

على الناس أن يتعاونوا فيما بينهم على حسن أداء الأعمال، فإن الإنسان قليل بنفسه كثير بأخيه ففي المؤسسة الواحدة على جميع الأطراف أن يتعاونوا فيها على أداء العمل وإيصال ذوي الحقوق إلى حقوقهم من غير ترديدهم ومن غير أن يعرضوهم لأي محنة أو لأي مشكلة، حتى يتوفر لهم كل حق وبهذا التعاون فيما بينهم يكونون كالشخص الواحد في مشاعرهم وفي أحاسيسهم كما بَيّن النبي ﷺ صفات المؤمنين عندما قال: «ترى المؤمنين في توادهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد إذا أشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالحمى والسهر».

هكذا جميع الناس عليهم أن يرعوا هذه الجوانب، وأن يتعاونوا فيما بينهم، وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان، ومن التعاون على البر والتقوى التعاون على أداء الأعمال على أحسن الوجوه حتى يصل كل أحد إلى مبتغاه من الحقوق التي هي مشروعة له، وهذا مما يجب أن تتظافر من أجله

الجهـــود ومما يجـــب أن يتربى عليـــه الناس من خلال ســـلوك مســـؤوليهم، فالمســـؤول الأكبر عليه أن يكون قـــدوة في ذلك للمســـؤولين الذين هم دونه، وعلى المســـؤولين الذين هم دون المسؤول الأكبر أن يتعلموا منهم هذه الأخلاق وأن يتعلموا منهم هذه المعاملـــة وأن يتعاونوا فيما بينهم علـــى أداء وظائفهم على أحسن حال.

كفاءة استخدام الوقت

أمانة الوقت

على الموظف أن يراعي وقت العمل؛ لأن وقت العمل ملك غيره وليس ملكه، هو ملك أصحاب المصالح، فالدولة اشترت ذلك الوقت منه لأجل مصالح الناس المراجعين الذين تتعلق مصالحهم ومعاملاتهم به، فعليه أن يتقي الله تعالى في ذلك وأن يقوم بما هو مؤتمن عليه وما هو مستخلف فيه.

قيمة الوقت في الإسلام

يسأل العبد عن الوقت كله، يوم القيامة كل الوقت قليله وكثيره يُسأل عنه يوم القيامة، لأن الوقت في الأصل هو ملك الله ﷻ الذي مَنّ على العباد بهذا الوقت، كما جاء في حديث الأسئلة الخمسة السابق الذكر عن النبي ﷺ، يُسأل الإنسان أول سؤال عن العمر، كل لحظة من لحظات العمر يُسأل عنها لأنها في الحقيقة ملك الله ﷻ، فعليه أن يستغل تلك اللحظة في الخير الذي يعود بالمصلحة على نفسه ويعود بالمصلحة على عباد الله تعالى بحيث يتقرب في تلك اللحظة إلى الله ﷻ.

واجب الموظف تجاه الوقت

كل لحظة من العمر تفوت لا يمكن أن يتداركها الإنسان، لأنها خرجت من يده ولن تعود إلى الأبد، فالأنفاس التي يتنفسها الإنسان إنما هي على حساب عمره وإذا علمنا أن وقت الإنسان الذي هو في العمل قد اشتُري منه ودُفع إليه العوض عنه، فإنه عليه:

١ ـ أن يراعي هذا الجانب، بأن يراعي أمانة الوقت بحيث لا يفرط في هذا الوقت فلا يؤخر مصالح الناس من أجل مصلحة نفسه

٢ ـ لا يتصرف مع الناس تصرفاً يؤدي بهم إلى أن لا يجدوا العمل بحيث يتباطأ في القيام بالعمل الواجب في حقهم بل عليه أن يُسارع إلى قضاء حاجاتهم، عليه أن يختصر الوقت بقدر المستطاع فينجز الأعمال بقدر ما يمكن في أقل الأوقات وأدق الأوقات، حتى يؤدي لكل أحد حقه ويوفي كل محتاج حاجته، ليجد الناس في كنف العدل ما تطمن إليه نفوسهم وما تهواه أفئدتهم.

صفات مذمومة يجب على الموظف تجنبها

وكذلك من الأمور الخطيرة أيضا أن يترك الإنسان مصلحة الناس المراجعين من أجل حاجة تتعلق بشخصه، فيؤثر اتصالاته

الخاصة، ويدير أعمالـه الخاصة وهو في مـكان الوظيفة، هذه مسؤولية كبيرة عليه أن يتقي الله وأن يراعي هذا الحق وأن يسارع إلى أداء الواجب بقضاء مآرب الناس الذين يترددون، عليه فيجد كل أحد منهم حقه غير متعتع فـلا يُتَعتَع أحد من أجل الوصول إلى حقه بل يوفى حقه بكل سهولة وبكل يسر.

المحاسبة طريق لضبط الوقت

هكذا كان السـلف الصالـح رضي الله تعالى عنهم كانوا يسـارعون إلى أداء الواجبات ويسـارعون إلى القيام بالمسـؤوليات ويوفون الناس حقوقهم ويحاسبون أنفسهم من غير أن يحاسبهم أحد، ومع ذلك هنالك لابد من أن تكون المحاسبة، المسـؤول الأكبر يحاسب المسـؤول الأصغر بعد أن يحاسب نفسه حتى تسـتقيم الأمور وتسير على النهج الصحيح، وفوق ذلك كله حساب الله سبحانه وتعالى الذي لا تخفى عليه خافية في الأرض ولا في السماء والذي مَعادُ كل أحد إليه وحساب كل أحد عليه فعلى كل أحد أن يتقي الله ويعد لكل سـؤال جوابه، ويتهيأ للقاء الله تعالى إذ لا يدري متى يأتيه ريب المنون ومتى ينتقل من هذه الدار الدنيا إلى الدار الآخرة.

كفاءة استخدام الموارد المالية

أهمية الموارد المالية

الموارد المالية من أهم الأمور التي تراعى في الوظائف؛ لأن الموارد المالية هي عصب حياة العمل فالأعمال تتوقف على هذه الأموال، ولذلك يجب أن توضع في مواضعها وألا تُبذر وإذا كان الإنسان مسؤولاً عن مال نفسه بحيث لا يجوز له أن يبذره قط كما قال الله ﷻ: ﴿وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا ۝ إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا﴾ [الإسراء/٢٦ ـ ٢٧]، فكيف بالمال الذي هو مؤتمن عليه ومسؤول عنه يوم القيامة، بل كيف بمال الدولة أو بالمال المشترك المال العام، كيف يمكنه الخلاص منه لو بَذَّرَهُ ووضع شيئا منه في غير موضعه.

واجب المسؤول تجاه الموارد المالية

ولذلك يجب على كل المسؤولين أن يرعوا أمانتهم في هذا الجانب وذلك بمراعاة الآتي:

١ ـ أن يراعوا الأولويات في المشاريع بحيث يُقدمون المشروع الأهم قبل المشروع المهم فلا يؤخر المشروع الأهم من

أجل المشروع المهم، بل عليهم أن يراعوا هذا الجانب، فإذا كان الناس أحوج إلى مشـــروع بعينه فعليهم أن يتقوا الله ﷻ ويقوموا بهذا المشروع قبل المشروع الذي تكون حاجة الناس إليه أقل من حاجتهم إلى ذلك المشروع الأهم

٢ ـ يجب أن يكـــون الإنفاق في المشـــاريع بالعدل، فوضع الشيء في موضعه هو العدل، وعلى الإنسان أن يكون عادلاً على الإطلاق في كل شيء، فالمسؤول عليه أن يكون عادلا في المال الذي ينفقه في حدود مسؤوليته

٣ ـ ومن ذلـــك أن يكون اختيار القائم بالعمـــل اختياراً غير منظور فيه إلـــى محاباة، ولا منظور فيه إلـــى مصلحة تكون بين القائم بالمشروع وبين القائم بالعمل، فإن هذه المحاباة أو مراعاة المصالح مما يفســـد الأعمال، ومما يجعل الأموال تبذر في غير موضعها

٤ ـ ومع ذلك أيضا إذا كان هناك من يقوم بهذا العمل بقيمة أقل مع إتقانه وعدم الإخلال بأي شيء منه، فإنه يجب أن يُختار هو للقيام بالعمل ولا يُختار الذي يأخذ أُجـــرةً أكبر مما يأخذها الجانـــب الآخر فإن هـــذا من تبذيـــر المال الـــذي لا يجوز في الإســـلام، اللهم إلا إذا كان من يأخذ الأجر الأقل لا يتقن العمل ومن يأخذ الأجر الأكبر هو الذي يتقن العمل، فإن هذه الأحوال أيضاً تجب المراعاة فيها.

خلاصة المقام

يجب على كل من يقوم بأي مسـؤولية أن يضع ميزاناً قسطاً في الأعمال، بحيث يراعي الأولويات ويراعي المصلحة الكبرى، ويقدم المصلحة العامة قبل المصلحة الخاصة، ويؤثر ما كان نفعه أعم على مـا كان نفعه أخص، فـإن هذه الجوانـب كلها تجب مراعاتها حتى يوضع كل شـيء من ذلك فـي موضعه من غير إفراط ولا تفريط.

التخطيط السليم والتنفيذ الأمين

إن جميع المشاريع التي يقوم بها البشر ـ بطبيعة الحال ـ تتعرض لكثير من الخلل، يرجع هذا الخلل إما إلى عدم التخطيط السليم وإما إلى عدم التنفيذ الأمين، فلابد من اجتماع هذين العنصرين في كل عمل من الأعمال.

عناية الشريعة بالتخطيط السليم

التخطيط السليم يؤدي إلى البركة في العمل، لأنه يختصر المسافات الطويلة، وبه يكتب الله ﷻ النجاح في الأعمال، ونحن نرى أن الله ﷻ في كتابه الكريم يوصي بأن يعتني الناس بالنظر في أمورهم وترتيب هذه الأمور ترتيبا يتوافق مع مصلحتهم. وهذا مما يتجلى في كل التشريعات التي شرعها الله ﷻ سواءً في المعاملات المالية أو كان ذلك في العلاقات التي تكون بين الناس، فكل من ذلك موضوع في موضعه وهو بقدرة الله ﷻ مخطط تخطيطاً دقيقاً سليماً يؤدي إلى النجاح.

امتثال أوامر الشريعة بحسن التخطيط

على الناس أن يتعلموا من هذا بحيث يستلهمون مما جاء من التعاليم في كتاب الله وفي سنة رسوله ﷺ ما يوصلهم إلى النجاح. فنحن نرى أن الله ﷻ يأمر بالإعداد لكل شيء عُدته والعُدد تختلف بحسب ما يختلف الأمر الذي يُعَد له. فالله تعالى يقول: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسۡتَطَعۡتُم مِّن قُوَّةٖ﴾ [الأنفال/٦٠]، ومن بين هذه القوة: التخطيط السليم حتى في مواجهة العدو. فالتخطيط السليم هو الذي يعبر عنه في هذه الأيام بالتكتيك الحربي، وقد كان معهودا في عهد رسول الله ﷺ. وهكذا المشاريع بأسرها تحتاج إلى التخطيط السليم، فالمشاريع المالية لابد لها من تخطيط سليم.

أهمية التنفيذ الأمين

مع هذا التخطيط السليم لابد من تنفيذ أمين يقوم به الذين يخشون الله تعالى ويتقونه، بحيث يراقبون الله ﷻ فيما يأتونه وما يذرونه، لا يفعلون شيئا إلا لوجه الله ﷻ يحاسبون أنفسهم على ما قدموا وما أخروا من عمل لأجل أن ينجح ذلك العمل ويعطي ثماره بمشيئة الله ﷻ. فالأمور كلها مرهونة بأسبابها وعلى الإنسان أن يتبع الأسباب حتى يصل إلى النجاح في المسببات، وهذه الأسباب هي مما يدخل في التخطيط السليم الذي نتحدث

عنه والذي نستلهمه مما جاء في كتاب الله وفي سنة رسول الله ﷺ القولية والعملية.

عاقبة التنفيذ الأمين

والتنفيذ السليم إنما هو في وضع كل شيء موضعه حتى يؤدي الأمر إلى النجاح، فقليل العمل مع التخطيط السليم والتنفيذ الأمين يكون مباركاً، وكثير العمل مع عدمهما أو عدم أحدهما يكون غير مبارك، فلذلك نوصي في كل أمر باتباع هذا المنهج الصحيح.

العـدل

معنى العدل وحكمه

مراعاة مصلحة الضعيف أمر ضروري لا بد منه بل مع ذلك كله أيضا لا يُجحف بحق أي أحد كان وهذا معنى العدل، فالعدل أن يعطى كل ذي حق حقه، وقد أمر الله ﷻ بالعدل حتى مع من كان بغيضاً إلى النفس، إذ لا يمنع ما في النفوس من الشنآن ضده أن يعطى حقه كاملا غير منقوص، فالله ﷻ يقول: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُواْۚ ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾ [المائدة/٨] فبالنسبة إلى من كان مكروهاً بغيضاً لا يمنع ذلك أن يؤدى حقه إليه كاملاً غير منقوص ولو كان من ألد الأعداء، وفي المقابل يقول الله ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَۚ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ﴾ [النساء/١٣٥]، فعلى الإنسان أن يراعي الحق وأن يأخذ الحق حتى من أقرب قرابته حتى من والديه اللذين هما أحق الناس بمراعاة حقهما، ولكن مع ذلك يجب عليه أن يكون موقفه موقفاً عادلاً تجاههما بحيث لا يحابيهما على غيرهما.

تطبيق العدالة في عهد النبي ﷺ

وهكذا لم يكن ذلك أمراً تنظيرياً في الإسلام فحسب بل كان ذلك أمـراً مطبقاً تطبيقاً دقيقـاً، وكان تطبيق ذلـك تحت رعاية الله ﷻ، فعندما كانت مؤامرة من بعض الناس اللذين هم ضعفاء الإيمان أرادوا أن يتآمـروا على يهودي، وذلك بـأن أحداً منهم سـرق سـرقة وخافوا أن ينكشـف أمرها ويفتضح هذا السارق، فأرادوا أن يلفقوا هذه السرقة باليهودي، فأخذوا المسروق وألقوه في بيت اليهودي وأشـاعوا أن السـارق اليهودي، واكتشف هذا المسـروق في بيت اليهودي، وكاد النبي ﷺ يتأثر بهذه الدعاية المغرضة ويقع في هذه الأحبولة ولكـن الله ﷻ تداركه إذ أنزل ثماني آيات في القرآن الكريم تُتلى في الصلوات وفي غيرها من أجـل تبرئة اليهـودي من التهمـة التي ألصق بها وكشـف هذه المؤامرة وفضحهـا، الله ﷻ يقول: ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ ۚ وَلَا تَكُن لِّلْخَآئِنِينَ خَصِيمًا ۞ وَٱسْتَغْفِرِ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا ۞ وَلَا تُجَٰدِلْ عَنِ ٱلَّذِينَ يَخْتَانُونَ أَنفُسَهُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ خَوَّانًا أَثِيمًا ۞ يَسْتَخْفُونَ مِنَ ٱلنَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ ٱللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَىٰ مِنَ ٱلْقَوْلِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطًا ۞ هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ جَٰدَلْتُمْ عَنْهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فَمَن يُجَٰدِلُ ٱللَّهَ عَنْهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَم مَّن يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا ۞ وَمَن يَعْمَلْ سُوٓءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُۥ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ ٱللَّهَ

يَجِدِ ٱللَّهَ غَفُورًا رَّحِيمًا ۞ وَمَن يَكْسِبْ إِثْمًا فَإِنَّمَا يَكْسِبُهُۥ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ۞ وَمَن يَكْسِبْ خَطِيٓـَٔةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِۦ بَرِيٓـًٔا فَقَدِ ٱحْتَمَلَ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ۞ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُۥ لَهَمَّت طَّآئِفَةٌ مِّنْهُمْ أَن يُضِلُّوكَ وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ ۖ وَمَا يَضُرُّونَكَ مِن شَىْءٍ ۚ وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ ۚ وَكَانَ فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا ﴾ [النساء/١٠٥ ـ ١١٣]، هذه آيات نزلت من أجل تبرئة اليهودي من هذه التهمة، وفيها مَثَلٌ للناس بأن العدل يجب أن يكون حقاً للجميع، حقاً للقوي والضعيف والقريب والبعيد والحبيب والبغيض وكل ذي حق يعطى حقه كاملاً غير منقوص ويعامل بالعدل، وبذلك على الناس أن يتقوا الله ﷻ وأن يراعوا أداء هذه الأمانات على النحو الذي فرض الله ﷻ عليه أداء الأمانة.

الواجبات الوظيفية

وجوب القيام بالحقوق الوظيفية

إن لكل إنسان في هذه الحياة حقوقا وعليه حقوق فعليه أن يلتزم بأداء ما عليه، وله أن يطالب بحقه، وله أيضا أن يسمح من حقه، أما أنه يتهاون بما عليه من الحقوق فذلك أمر لا يملكه، إذ الحقوق يجب عليه أن يراعيها وأن يؤديها تمام الأداء.

العدالة واجب وظيفي

كل مسؤول عليه حقوق كما أن له حقوقا، ومن الحقوق التي عليه أن يكون أمينا في هذه المسؤولية عدلا فيها، لا يحيف على أحد ولا يوفّر لأحد على حساب أحد، إذ عليه أن ينظر إلى الناس جميعا نظرة سواء بحيث يلتزم العدالة في كل شيء فالناس مطالبون بالعدل ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُواْۚ ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة/٨]، والناس مطالبون بالعدل ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّواْ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِٱلْعَدْلِ﴾ [النساء/٥٨]، والحكم بالعدل لا ينحصر في القضاء

وحده، بل حتى في المعاملات التي تكون بين الناس، على كل مسؤول فيها أن يبت بالحق وأن يُنصف كل ذي حق، حتى يوفر له حقه غير مبخوس، ومع ذلك لا يوفر لأحد على حساب أحد غيره، بل يعطي كل ذي حقٍ حقه، هذه هي مسؤولية كل المسؤولين، ثم إن كل أحد يتحمل مسؤولية أكبر فإن الحقوق التي عليه تكون أعظم من الحقوق التي له، فعليه أن يراعي حق الله تعالى في ذلك وأن يؤدي هذه الحقوق وأن لا يتهاون في ذلك قط.

المحاسبة في الآخرة تعظم بعظم المسؤولية

الناس مسؤولون، وهم سواسية أمام الله ﷻ غير أنهم يختلفون في عظم المسؤولية بحسب اختلاف مراتبهم، ولذلك عندما كان الفاروق رضي الله تعالى عنه عاملا عن الصديق رضي الله تعالى عنه كتب إليه رساله توجيهية أمره فيها بأن يراعي الناس، وأن يزور مرضاهم، وأن يسير في جنائزهم، ثم قال فإنك واحد منهم، ولكنك أثقل مسؤولية أو كما قال، أي أن الحق الذي عليك هو أعظم لكبر مسؤوليته، فهكذا يتفاوت الناس، فكل من كان أعظم قدرا في ما بين الناس فمسؤوليته بينه وبين الله تعالى، سواء فيما يتعلق بنفسه أو فيما يتعلق بمن هو دونه مسؤولية أعظم، فقد جاء في الحديث عن النبي ﷺ «كلكم راعٍ وكلكم مسؤول عن رعيته»، فكل أحد راع وهو مسؤول عن رعيته التي تحت يده، ولذلك

كان على كل مسؤول أن يتقي الله تعالى في ذلك وأن يراعي هذه الأمانة ويؤديها من غير أن يبخسها، ومن غير أن يفرط فيها، ومن غير أن يحابي أحد مما كان تحت مسؤوليته، بل الكل سواء، فلا يوفر لأحد على حساب غيره.

الخاتمة

للنزاهة آثارها الكبيرة على المؤسسات والمجتمعات على حد سواء؛ إذ تجني المؤسسات ثمارها اليانعة من خلال حرص منتسبيها على تبني القيم الوظيفية وأداء الواجبات بكل مهنية، كما أن ممارساتها تدعو إلى حسن إدارة الموارد والسعي نحو تنفيذ الاختصاصات وتحقيق الأهداف بكل كفاءة وفاعلية.

وفي المقابل تحصد المجتمعات النتائج الطيبة لممارسات النزاهة، فيحصل الأفراد على الخدمات المختلفة في الوقت المناسب وبالمقدار الذي يتناسب مع حاجاتهم وتطلعاتهم في إطار من المساواة والعدالة.

تناول الفصل الأول من الإصدار عدداً من العناصر ذات الصلة بممارسات النزاهة، حيث تمت الإشارة إلى واجبات ومسؤوليات الأفراد والمجتمعات والمؤسسات تجاه المال العام، وبيان حرمة التعدي عليه، ووجوب حفظ الأمانة، بالإضافة أهمية حرص الإنسان على الكسب بالأوجه المشروعة وتجنب الكسب

الحرام، علاوةً على إبـــراء الذمة وطريقـــة رد التبعات والحقوق العامة، ودور الرقابة الذاتية في تجسيد قيم النزاهة.

بينما ألقـــى الفصل الثانـــي الضوء على بعـــض المعاملات المحرمة؛ حيث تناول موضوع الرشوة وعاقبتها مشيراً إلى صور الرشـــوة، إلى جانب بيان خطـــورة التزوير وآثـــاره، والفرق بين الشفاعة الحسنة والشفاعة السيئة.

واختتم الإصدار بتنـــاول عدد من الموضوعـــات في مجال القيم الوظيفية، ومن أبرزها الاتقان في العمل، مؤكداً على أهمية بناء الكفاءات وتمكينها، إلى جانب أهمية الوقت وضرورة إدارته بالشـــكل الســـليم، علاوةً على الأمانة في إدارة الموارد المالية للمؤسســـات، وأهمية التخطيط المهني لأعمالها، وترســـيخ قيم العدل بين الموظفين والمراجعين.

ومن المهم القول بأن النزاهة مطلب شرعي وإنساني يتوجب على الجميع المساهمة في تجسيدها قولاً وفعلاً، والمساهمة في نشـــر قيمها وممارســـاتها من باب الواجب الوطنـــي والمقصد الشـــرعي في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر، ليعم بخيرها الجميع.